

الفصل السابع

التكافل

الرعاية الاجتماعية

أخطر ما يواجه البشرية اليوم هو ما يصيب قطاع كبير منها من فقر، ويقاس التحضر بمدى الفاعلية في علاج هذه الظاهرة.

يقول رسول الله ﷺ: « ليس المؤمن بالذى يشبع وجاره جائع إلي جنبه » (١).

يقول على بن ابي طالب: « إن الله تعالى فرض على الاغنياء فى اموالهم بقدر ما يكفى فقراءهم، فإن جاعوا أو عروا وجهدوا فبمنع الاغنياء، وحق علي الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة، ويعذبهم عليه » (٢).

ولقد فرق الإسلام بين حق الفقير وحق الجماعة، ولذلك ينقسم بيت المال إلى بيت مال الزكاة وبيت مال المصالح. يقول ابو يوسف: « ولا ينبغي ان تجمع مال الخراج إلى مال الصدقات والعشور، لان الخراج فىء لجميع المسلمين، والصدقات لمن سُمى الله عز وجل فى كتابه » (٣).

ومن هنا فقد شرع الإسلام لمشكلة الاقتصاد المعاصر فى تحديد الحد الفاصل بين دور الدولة ودور الرعاية، بالفصل بين الإنتاج العام والحاجات الاجتماعية، فوضع الحد الفاصل بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة أو بمصطلح العصر بين الديمقراطية والاشتراكية، وسطا بين آلية السوق التي تقدم المصلحة الخاصة، والتخطيط المركزى الذى يقدم المصلحة العامة.

فالحاجات الاجتماعية تكلف الدولة بكفالتها لكل محتاج عن طريق الزكاة التي يدفعها الاغنياء للفقراء، ولكن بعد أن تحقق الأسرة التكافل فيها، وبعد أن ينتهى دور الأمة فى المراساة بين أفرادها ندبا بالقربات إلى الله، فى دوائر تبدأ من القاعدة وتنتهى عند القمة، وبهذا لاتقع المالية الإسلامية فى مشاكل الدعم الذى لايفرق بين غنى وفقير، ولا فى سلبيات التأمينات التي لا ترعى إلا من يدفع اشتراك التأمين.

أما الإنتاج العام وهو الدور التنموى الذى تضطر الدولة لمباشرته عن طريق

مواردها فهذا يختص به بيت مال المصالح، ولا تقوم الدولة به إلا إذا عجز القطاع الخاص، فوضع للقطاع العام قواعد تضبط وجوده ومداه.

ولقد وضع عمر رضى الله عنه دستور بيت المال فى قوله:

«أيها الناس، أنه لم يبلغ ذو حق من حقه أن يطاع فى معصية الله، وإنى لا أجد هذا المال يصلحه إلا خلال ثلاث: أن يؤخذ بالحق، ويعطى فى الحق، ويمنع من الباطل، وإنما أنا ومالكم كولى اليتيم إن استغنيت استعفت، وإن افتقرت أكلت بالعرف، ولست أدع أحدا يظلم أحدا ولا يعتدى عليه حتى أضع خده على الأرض، وأضع قدمى على الحد الآخر حتى يذعن للحق، ولكم على أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذونى بها: لكم على ألا اجتبى شيئا من خراجكم ولا مما آفأ الله عليكم إلا من وجهه، ولكم على إذا وقع فى يدى أن لا يخرج منى إلا فى حقه، ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم إن شاء الله وأسد ثغوركم...» (٤).

الرعاية الاجتماعية فك الغروب:

لقد تبلور اليوم اقتناع قوى أنه لا يمكن الركون إلى التلقائية فى تحقيق الرعاية الاجتماعية، فإن التنمية الاقتصادية وحدها لا تحقق عدالة ولا رعاية. وأصبح واضحا أن تحقيق هذه الأهداف الاجتماعية يتطلب تدخلا واعياً من قبل الدولة، وأن تدرج فى أول سلم الأولويات من مهامها.

والهدف الاساسى لجانب الإنفاق فى موازنة الأمة المسلمة هو تحقيق حد الكفاية لكل مسلم، لأن ذلك وحده الضمان لتحقيق حرية الإنسان.

وتاريخ الإنسان يحكى لنا عبر الزمان أنه ما استعبد الإنسان فى العصر العبودى أو الفرعونى أو الإقطاعى إلا من حرمانه من حق الكفاية. فكان الإنسان يقتل كرامته أين الجوع وشبح الخوف. ولهذا كان عبداً للسيد وعبداً لفرعون وعبداً للإقطاعى.

والقصة تتكرر اليوم بنفس حروفها فى ظل رأسمالية الاحتكارى الذى يذل العمال بطردهم من العمل، فلا يجدون طعاما، ولا أمانا. وفى ظل الحزب الاشتراكى الذى سلب من الإنسان حق التملك، وجعل إطعامه بيد الدولة، تحرمه منه إن غضبت عليه، فهى نفس العبودية الفرعونية وإن اختلفت المسميات.

ويعتقد البعض في الغرب بضرر الأثر الاجتماعي للمعونة، لأنها تتعارض إلى حد ما مع الناحية المفيدة في التطور. إذ يفترضون أن ضغط السكان على موارد المعيشة من وجهة نظر التطور يحول دون بقاء غير الصالح الضعيف، مما يترتب عليه صالح المجتمع، ومعنى هذا، أن هؤلاء الذين يعجزون عن أن يعولوا أنفسهم، عليهم أن يهلكوا، بدلا من أن يصبحوا عالة على غيرهم. وأنه ينبغي عدم التدخل في النتائج الطبيعية للمنافسة، وأنه لا يجوز لهؤلاء الضعفاء أن تنالهم المعونة، التي ما هي إلا سلب لجزء من أرزاق الأغنياء.

ويرى سبنسر أن (الإحسان يتعارض مع قانون الطبيعة الذي يقول ببقاء الأصلح، ويفضى بالناس إلى التدهور والانحطاط، لأنه ساعد على بقاء من يستحق أن ينقرض، وبذلك أصبح الإحسان والضرائب في كل صورها ظلما وإفسادا، يمكن للطاعنين في السن وضعاف العقول والأجسام من البقاء، وأضحت الدعوة إلى التعاون باسم محبة الإنسانية ضلالا مبيهاً) (٥).

وهذا الاتجاه الخبيث يبدو في أشع صورته عند نيتشه، الذي أنكر وجود قيم مطلقة، ومعايير ثابتة لاتتغير، ورفض القول بإرجاعها إلى الله، كما أنكر القول بردها إلى العقل، وأنكر بالتالي وجود الخير في ذاته، ورأى أن ترد المعايير إلى الإنسان، الذي يتغير بتغير ظروفه وأحواله (٦).

ومضى نيتشه يقول: (إن قيم العبيد تتنافى مع قوانين الطبيعة، فإذا كان من الطبيعي أن ينقرض الضعيف ويبقى الأصلح، أوجبت قيم العبيد مساعدة الضعيف والمعنوه، وأقامت المستشفيات من أجلهم، فإذا كان من الطبيعي أن يرد الإنسان العدوان بمثله، اقتضت قيم العبيد أن يصبر المظلوم على المكروه، لأن احتمال الظلم خير من ارتكابه، بل طالبت به بأن يجب من أنزل عليه الظلم. وإذا كان من الطبيعي أن تفرق مراتب الناس، دعت قيم العبيد إلى التساوى بينهم).

ولقد صور هذا الظلم وهذه القسوة في المجتمعات الرأسمالية كتابهم كتشارلز ديكنز في رواياته أشع تصوير.

وكان لابد أن يظهر رد فعل عنيف لهذه الحياة الشقية، فكانت النزعة الجماعية الشاذة، والحملة العنيفة على التمييز بشتى ألوانه، والحقد الطبقي الهادم الذي يجتاح في طريقه ما يصلح المجتمع وما يفسده. وسرت هذه النزعة الشيطانية في العالم، تهدم في حقد كل كرامة للإنسان وفطرته، ويحسرة على الناس لم يفيقروا منها إلا بعد أن انشبت فيهم

مخالبتها السامة، وأطبقت بوحشيتها على أعناقهم فما استطاعوا حتى أن يصرخوا.

وأخذ هذا الخطر يهدد الرأسمالية فى عقر دارها، فأفاقت من سباتها، ورفعت غطاء الافكار العفنة، التى أوقعتها فى خمار لم تفق منه إلا على نزيف وجروح الكلاب الشيوعية المسعورة، فحاولت أن تعالج الأمر بالتأمين والسياسة المالية.

التأمين والتأمينات:

وأسلوب الرعاية الاجتماعية فى العالم اليوم يقوم على نظام التأمينات الاجتماعية سواء فى الغرب أو الشرق من جانب، وعلى توفير السلع الاجتماعية من جانب آخر Provision of Social Goods.

وعلينا أن نعرف الحقائق الآتية:

١ - أن العالم الذى يسمى متحضرا لم يعرف أساليب الرعاية الاجتماعية للفقير والمسكين ولا مساعدة الغارمين إلا بعد مئات السنين من التشريع الإلهى للزكاة.

٢ - أنه لم يصل إلى مستوى الإسلام فى اعتبار التكافل حقا دون شرط أو مقابل، وما يعرف بالضمان الاجتماعى يقوم على التبرع لا الحق، وله ميزانية محدودة إذا استنفدت انتهى.

٣ - أن نظام التأمين مبنى على المساهمة، بمعنى أنه اتفاق بين القادرين لا مجال للمعدمين فيه، حيث لا يملكون دفع الأقساط.

والتأمين لا يؤخذ القسط حسب القدرة لأنه قد يؤخذ من موظف معدم يستدين على راتبه، وإنما حسب حسابات اكتوارية ربوية. فضلاً عن تآكل مبلغ التعويض نتيجة التضخم لانخفاض قيمة الجنيه فى التعويض عنه فى القسط.

٤ - أنه تحول من رعاية إلى تجارة فى الأمن يقصد به الربح من شركات التأمين، استغلالا للناس ووعاء للادخار للحكومات فى المقام الأول، لهذا تضيق منافذ الخدمة الاجتماعية فى مصارفه، وتزيد حدة الضريبة والقسط فى موارده، وتتنعت شروطه لتصل إلى حد أكل المال بالباطل، فيوصف قانونا أنه من عقود الإذعان.

٥ - إنه تحول فى عقول الناس من وظيفة أساسية هى كفالة المعدوم ومواساة المصاب فى نفسه وماله، إلى أسلوب ربوى لتحقيق الربح للشركة أو توفير الإيراد للدولة.

مقابلة: لتعقد مقابلة سريعة بين التأمينات والزكاة:

زكاة	تأمينات اجتماعية
* لا تؤخذ إلا من غنى يملك النصاب.	* تؤخذ قسطا لا يراعى القدرة، فقد يكون الدافع لا يطيقه.
* تعطى قدر الحاجة دون عوض أو شرط.	* تعطى حسب المرتب وعدد سنين الاشتراك دون نظر للحاجة.
* تعتبر حقاً لكل فقير ومسكين.	* لا تراعى إلا المشتركين.
* لا تكفل إلا المحتاجين وتملك لهم فورا.	* تستخدمها الدولة مصدرا للإيراد والإدخار.
* لا يؤثر فيها التضخم حيث لا ارتباط بين قسط وتعويض.	* يأكلها التضخم النقدي وهبوط سعر العملة بمضى الزمن.
* حق معلوم للفقير والمسكين فى مال الغنى.	* عقد معاوضة بين قسط وتعويض.

الضمان الاجتماعي

نشأ عن الصراع بين الاشتراكية التي ادعت رعاية الجماعة وأهدرت حقوق الأفراد، محاولات من الرأسمالية لمواجهة مخاطر هذه الدعوة لرعاية الأفراد. فأخذت بأسلوب الضرائب التصاعدية بدعوى عدالة التوزيع، وبأسلوب الضمان الاجتماعي بدعوى الرعاية الاجتماعية، وبأسلوب المعونات لتنمية البلاد المتخلفة.. ورفعت فى مواجهة الاشتراكية شعارات الحرب على الفقر بتوفير حاجة الفقير، والمرضى بالرعاية الطبية، والجهل بمجانبة التعليم، والبطالة ببرامج الإنعاش، والعرقية بالمساواة والإفساد بتنقية البيئة..

ورغم هذه الشعارات لم تتحقق أى عدالة. وحسبنا هنا تقرير لجنة العدل الاجتماعي بحزب العمال البريطاني فى مقترحها «مشروع شراكة بين المجتمع والدولة» فقد بينت أنه زادت فى إنجلترا فى المدة بين سنة ١٩٨٢ إلى سنة ١٩٩٢ الضرائب على الخمس الذي يمثل قاع الفقر بعبء الضرائب غير المباشرة، وقلت على الخمس الذى يقع فى قمة الدخول لتخفيض الدولة للضرائب المباشرة. وبينما زاد أجر المديرين بنسبة ١٣٣٪ لم يزد أجر

العمال إلا بنسبة ٤٨٪، وترتب على هذا ارتفاع معدل الفقر في هذا العقد بكافة المقاييس . ويقول التقرير: أنه بكل المقاييس ارتفعت نسبة الفقر في بريطانيا بعجلة متسارعة خلال العقد الأخير، خاصة وسط العائلات التي تضم أطفالاً، وتعتمد على عائل واحد ففى العام ١٩٧٩ كان واحد من كل عشرة أطفال يعيش فى عائلة ذات دخل منخفض، واليوم يضرب الفقر عائلة واحدة من كل ثلاث عائلات (٧).

وهناك تقرير رسمى بريطانى يبين أن ١٠٪ من إجمالى السكان يعانون فقراً مدقماً فى مناخ زاد فى مستوى الدخل بصفة عامة (٨).

وليس الحال فى أمريكا بأحسن من ذلك فمالاً يقل عن ١٠٪ من إجمالى السكان يعيشون فى فقر شديد، ويزيد المشردون عن نصف مليون، وتحت خط الفقر الرسمى يتواجد ما لا يقل عن ٣٥ مليون فرد (٩).

ولقد قدرت مصلحة الدخل الداخلى فى أمريكا أنه فى سنة ١٩٨٦ ما بين ١٠٠ - ١٣٦ بليون من الدخل الخاضع للضريبة لم يدرج فى عوائد الافراد الضريبية، ونمو الاقتصاد السرى المنهرب من الضرائب يسبب متاعب للمجتمع، والأمانة صفة أخلاقية طيبة ومرغوب فيها لصالح الاقتصاد والمجتمع وتحتاج إلى وازع داخلى، وإلا تطلب الامر مزيداً من الإجراءات والقوانين والموظفين لضبط المنهربين مما يرفع التكلفة ويجعل ذلك مكلفاً للدولة (١٠).

ويعيب مسجريف على نظام الضمان الاجتماعى فى أمريكا بأنه يساعد على التفكك الاسرى بإعطاء إعانة للأسرة الغائب عنها عائلها، ويعيب عليه أنه منخفض لا يكفى حتى لحىوان مدلل، كما أن البرنامج يساعد العمال على البطالة حين يجد الإعانة الاجتماعية أحسن من ظروف العمل وما يؤخذ من ضرائب على الأجر، كما أن الإعانة لم تأخذ حاجة الأسرة فى تقديرها حيث لا يكفيتها دخلها، فنحو ٤٠٪ من الفقراء يعيشون فى عائلة يرأسها عامل يعمل طول يومه (١١).

فنظام الضمان الاجتماعى فى الغرب يؤدى إلى تزايد عدد من يحتاجونه ذلك لتلاشى حوافز الكرامة واحترام واجب العمل، فضلاً عن غياب الضمير وانتشار الغش فى إعطاء المعلومات وإخفاء الموارد، وهذا ما اكتشفته لجان التقليل من حالات الغش الضريبى فى إنجلترا.

وبهذا يتبين لنا أن اقتصاد الإعانة فى الغرب لم يحقق العدل فى الأخذ ولا الإحسان فى

العطاء وحجتنا فى ذلك ما صاحبه من :

١ - استمرار معاناة الفقراء .

٢ - سوء توزيع الدخل .

٣ - زيادة الإنفاق الحكومى .

الدعم :

ومن اساليب هذه الرعاية أيضا فى الاشتراكية نظام دعم السلع . وكانت محصولته مايلى :

١ - ان الدعم لم يفرق بين القادرين والفقراء وكانت الإعانة تعطى للجميع على السواء ولهذا فقدت الغرض المقصود منها .

٢ - والادهى من ذلك أن هذه الإعانة تسربت إلى دخول غير مشروعة من وسطاء خربى الذمة ، يحصلون على هذه السلع ويبيعونها فى السوق السوداء .

٣ - بل إن بعض الدعم لم يقد إلا الاغنياء على وجه الخصوص ، كما استفاد فى مصر تجار الغزل والنسيج وتجار الحلوى من دعم الغزل والدقيق الفاخر ، ومربو الماشية من دعم الذرة الصفراء ، بل استخدم الخبز كعلف للمواشى والطيور لرخصه عن العلف .

٤ - مول هذا الدعم بالتضخم والإنفاق بالمعجز ، فأضير الفقراء وتحملوا العبء كاملا ، نقصا فى دخلهم الحقيقى نتيجة لإعادة الاغنياء الزيادة فى الاسعار على الفقراء ومحدودى الدخل .

٥ - هذا بالإضافة إلى كل ما هو معروف عن القطاع العام من تسيب وسرقة وإهمال يجهول الناس إلى اشتراكية فى الفقر .

٦ - أفسد الدعم الحسابات القومية واحداث اختلالا فى تخصيص الموارد .

رؤية جديدة :

تبين للعلماء الغربيين فشل النظرية التى سادت العالم الغربى والقائمة على خليط من الرأسمالية والاشتراكية . وقد كان لهذا الاتجاه ما يبرره فى عصر مقاومة الشيوعية ، وتغير الموقف الآن بعد اندحار الاشتراكية ، وهيمنة الغرب ودعواه العريضة بالنظام العالمى الجديد .

ومن هنا ظهر فكر حديث تحت اسم «المجتمعية Communitarianism» قدمه اميتاى

ايتزبونى أستاذ الاجتماع فى جامعة واشنطن، واستخدم فى حملة كلينتون للرئاسة، وتفاهم فيه مع المحافظين والعمال فى بريطانيا، ورئيس ألمانيا. ويهدف هذا الفكر أصلاً إلى التخفيف من أعباء الدولة فى إعانة المحتاجين ووضعها على أكتاف الأفراد والعائلات والمجتمع. فتبدأ الإعانة بالأقرب فالأقرب، على أساس التجزئة: الفرد فالعائلة فالمجتمع وأخيراً الدولة. وحتى يتحقق هذا لا بد من انتعاش الأخلاق وتحقيق التماسك العائلى والتعاطف الاجتماعى وردع الجريمة. وأهمية هذه الفكرة أنها تعيد إعمال القيم فى جسم المجتمع، وهذا مارفضته العلمانية لفترة طويلة، حيث كانت تحلل المشاكل وتردها دائماً إلى أسباب مادية وترفض القيمة، حيث أنها لو سلمت بها لانهارت قواعدها الأيدولوجية (١٢).

ويلاحظ علي هذه الدعوي أمور:

١- أنها مبادئ عامة تستعمل للخطاب السياسى ولا تمثل خطة عمل. وهذا معناه أن يفقد المحتاجون رعاية الدولة، وفى نفس الوقت الذى لم تنهض فيه دوائر الرعاية الاجتماعية الأخرى. فهل هى نفس خط التحول للعودة إلى الرأسمالية الشرسة، كما يحدث التحول على النطاق السياسى فى صورة الكيل بموازين مختلفة فى القضايا، والتحول على النطاق الاقتصادى حيث تسعى عن طريق المؤسسات الدولية واتفاقات التجارة إلى تتبع استعمارى للعالم الثالث!

ونخشى أن تحمل هذه النظرية نفس أسلوب الحضارة الغربية حين أخذت من الإسلام مبادئ الحرية والشورى، فرفعت شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية دون أن تأخذ قيم الإسلام وضوابط شريعته، فتحوّلت إلى حرية لجماعات الضغط والاحتكارات الشرسة والاستعمار الجشع، وبقيت هذه المبادئ شعارات لفاعلية لها.

٢- وقد انتقد بعض العلماء الأمريكيين مثل صمويل ووكر وغيره هذه الدعوى لافتقادها للمنهج وحذروا من أنها قد تنتهى إلى الاعتداء على حرية الفرد واضطهاد الأقليات وإثارة التفرقة العرقية والقومية. والإسلام له خطته التفصيلية التى سنعرضها بعد، وكاتب هذا البحث عرض هذا فى كتابين له من أكثر من عشر سنوات (١٣).

٣- إننا نريد أن ندخل القرن القادم ومعنا ضمان بإنقاذ الحضارة من اندحارها، وذلك لن يتحقق بشعارات العودة إلى الأخلاق والتماسك الأسرى والتعاطف الاجتماعى فحسب، وإنما بشرعية من الله الذى خلق الكون والحياة والإنسان تضمن له ذلك.

إننا نهيىب بالغرب أن يترك شعارات يرفعها عن صراع الحضارات، ومحاولته فى خلق

عدو وهمى من الإسلام، ليحقق منافع وقتية واستكبارا فى الأرض بغير الحق، إلى منهج علمى يخرج الناس من شقوتهم وينقذ البشرية من المخاطر التى تهددها. ولا سبيل لذلك إلا بالرجوع إلى الله .

﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾ ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦].

التكافل فى الإسلام:

الإسلام يحرر الإنسان ابتداء بمقيدة التوحيد، فليس إلا الله يرزق ويمعطى، ثم يتمم بالشريعة هذا التحرير، بأن يكفل لكل فرد من أفراد المجتمع حد الكفاية. فبالعقيدة والشريعة يتحرر الإنسان نفسيا وعمليا.

وشريعة الله تفرض الزكاة حقا للفقير والمسكين، بناء على حقيقة لا مرية فيها، هى أن الإنسان لم يخلق شيئا، وإنما يضيف منافع فحسب للأشياء. وهنا له حق فى التملك، ولكن لأن ما يملك أصلا من خلق الله سخره للناس سواء، كان للفقير والمسكين حق معلوم يفيئهم عن الحاجة وذلك السؤال.

يقول الله تعالى: ﴿ وَأَتَوْهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ [النور: ٣٣].

ويقول رسول الله ﷺ:

« أنا وكافل اليتيم له أو لغيره فى الجنة، والساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد فى سبيل الله » (١٤).

طوائف التكافل:

يقوم نظام التكافل فى الإسلام على أساس متكامل، فيبدأ بالفرد ثم الأسرة ثم المجتمع ثم الإنسانية كلها حاضرة ومستقبلية. عن جابر عن رسول الله ﷺ قال: « أبدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شئ فلاهلك. فإن فضل شئ عن أهلك فلذى قرباتك، فإن فضل عن ذى قرباتك شئ فهكذا، وهكذا. يقول فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك » (١٥).

وفى هذا النظام اللامركزى فى التكافل، تقوم الدولة أخيرا برعاية المحتاجين، ولقد قرر الفقهاء أن الفقير العاجز إذا لم يكن له قريب غنى، كانت نفقته من بيت مال المسلمين.

ويعمل ذلك التكافل من الزكاة، فإن لم تكف فرض في أموال الأغنياء ما يسع الفقراء.
يقول رسول الله ﷺ :

«من ترك مالا فلورثته، ومن ترك كالا فالبي الله ورسوله» (١٦).

وينتقل الإسلام من تكافل المجتمع إلى تكافل الإنسانية بصرف النظر عن دينها. وذلك من صدقة التطوع.

لقوله صلى الله عليه وسلم: «أرحم من في الأرض يرحمك من في السماء» (١٧).
ولا يقف الإسلام عند هذا الحد من التكافل، بل إنه يضع أسس التكافل بين الأجيال على مدى الزمان:

وهذا هو فهم سيدنا عمر - رضى الله عنه - حين رفض توزيع أرض السواد وأعطائها بخراج، رعاية لمن يأتى من الأجيال. وذلك إعمالا لقوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٥﴾﴾ [الحشر: ١٥].

ويحقق الإسلام هذا الواقع التكافلى بأسلوب يبدأ من القاعدة وهى الأسرة ثم الأمة، لينتهى إلى الدولة حتى لا تتضخم وظائفها ويتسبب إنفاقها وتظلم رعاياها.
هذا الترتيب ملامحه كمايلي:

١ - التزام الأسرة برعاية أفرادها وذلك فيما شرعه الحق تبارك وتعالى من النفقة الواجبة.
٢ - مجموعة من المندوبات تقوم بها الأمة لتحقيق الرعاية الاجتماعية قريبا إلى الله منها:

أ - الوقف.

ب - الكفارات.

ج - صدقات التطوع.

د - الوصية.

٣ - التزام الدولة بالباقي من الفقراء والمحتاجين عن طريق نظام الزكاة، فإن لم تف بالمقصود وظف في أموال الأغنياء ما يكفى حاجة الفقراء.

المبحث الأول

تكافل الأسرة

عن جابر عن رسول الله ﷺ قال: «إذا كان أحدكم فقيراً فليبدأ بنفسه فإن كان فضل فعلي عياله، فإن كان فضل فعلي ذى قرابته، أو قال ذوي رحمه، فإن كان فضلاً فهانها وهانها» (١٨).

وعن أبى هريرة قال: إن رجلاً قال: يا رسول الله، عندي دينار. قال: «أنفقه على نفسك»، قال: عندي آخر، قال: «أنفقه على ولدك»، قال: عندي آخر، قال: «أنفقه على اهلك»، قال عندي آخر، قال: «أنفقه على خادمك»، قال: عندي آخر، قال: «انت أعلم به» (١٩).

ويبدأ بالفرد حين يوازن حياته المادية باتباع قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ٢٩﴾ [الإسراء: ٢٩].

ويقول ﷺ: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غني واليد العليا خير من اليد السفلي وأبدأ بمن تعمل» (٢٠).

ثم يدعّمه في الأسرة بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠].

ويقول تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ﴾ [النساء: ٣٦].

وعن أبى أيوب قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أفضل الصدقة الصدقة علي ذى الرحم الكاشح» (٢١) هو المظهر العداوة.

وعن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من سره أن يبسط له في رزقه أو ينسأ له في أثره فليصل رحمه» (٢٢).

وفرق بين الصدقة والزكاة، فالزكاة لاتدفع للقریب الذى تلزمه نفقته، ويجوز أن يأخذ من صدقته.

وصدقة التطوع يأخذها الأقارب بالأولى، قال رسول الله ﷺ: «الصدقة علي غير ذي الرحم صدقة، وعلي ذي الرحم اثنتان: صدقة وصله» (٢٣).

والميراث والتكافل أداتان من أدوات التكافل الاجتماعي، التي شرعها الإسلام لحفظ كيان الأسرة، وضمان إعالة الذرية الضعفاء حين وفاة عائلهم، ولهذا كان على من يأخذ الميراث أن يقوم بالإنفاق في حالة الحاجة سواء بسواء.

النفقة الواجبة:

النفقة لغة: من الإنفاق وهو الإخراج ولا يستعمل إلا في الخير، وجمعها نفقات، وتعني ما ينفقه الإنسان على عياله، وشرعا: هي كفاية من يمونه من الطعام والكسوة والسكنى (٢٤).

ولنعرف النفقة الواجبة، علينا أن نفرق بينها وبين مصارف الزكاة، فالزكاة لا تجوز لمن يستحق النفقة على القادر، وروى الإجماع على ذلك (٢٥).

قال أبو عبيد: فهذه السنن هي الفاصلة عندنا بين عيال الرجل الذي يلزم عوله من غيرهم، وهم الوالدان والولد والزوجة والمملوك، فهؤلاء لاحظ لهم في زكاته، وإن أعطاهم منها كانت غير قاضية عنه، من أجل أنهم شركاؤه في ماله بالحقوق التي ألزمه الله إياها لهم سوى الزكاة، ثم جعل الله الزكاة فرضا آخر غير ذلك كله، فإذا صرفها إلى هؤلاء كان قد جعل حقا واحدا يجزىء عن فرضين، وهذا غير جائز ولا واسع، فلهذا صار هؤلاء خاصة خارجين من أهل الزكاة عند المسلمين، فأما من سواهم من جميع ذوى المحارم وغيرهم، فليس عوله في الأصل واجبا عليه في الكتاب ولا السنة (٢٦).

والقربة التي توجب الإنفاق عند المالكية هي قرابة الأبوين والأولاد المباشرين، وعند الشافعية الأصول من الآباء والأجداد والجندات على فروعهم، والفروع من الأولاد وأولاد الأولاد على أصولهم. أما الحنفية فإن القربة التي توجب النفقة هي القربة المحرمة للزواج فالأعمام والعمات والأخوال والحالات تجب نفقتهم على أقاربهم. ويرى الإمام أحمد أن يعم الالتزام القربة كلها بلا استثناء، فكل من يرث تجب عليه النفقة. فالحقوق متبادلة والغرم بالغنم، والميراث يمتد فيشمل القربة كلها، سواء أكانت قرابة قريبة أم بعيدة، والنفقة تجب على الورثة بمقدار الميراث.

ويشترط لوجوب نفقة الفقير ما يأتي :

١ - يشترط حاجة القريب .

٢ - العجز عن الكسب في حالة عدم القدرة، ماعدا الأب والجد .

٣ - قدرة من تلزمه النفقة .

والنفقة بالنسبة للأصول عند الحنفية لا يشترط فيها اتحاد الدين (٢٧) .

واتفق الفقهاء على أن نفقة القريب مقدرة بقدر الكفاية من الأكل والشرب والكسوة والسكنى، وتقدر بقدر الحاجة والرضاع إن كان رضيعا على قدر حال المنفق وعوائد البلاد، لأنها وجبت للحاجة فتقدر بقدر الحاجة... وإن احتاج الولد المنفق عليه إلى خادم يخدمه فعلى الوالد إخدامه لأنه من تمام كفايته، وإن كانت له زوجة، وجبت نفقة زوجته عند الشافعية والحنابلة لأنها من تمام الكفاية ولا تجب عند الحنفية، وتسقط عند الملكية في حال إعسار الزوج (٢٨) .

الهبث الثانى

تكافل الأمة

بعد الحلقة الاولى من تامين الرعاية الاجتماعية للأسرة، يدخل المجتمع فى دائرة الحلقة الثانية من التكافل الذى نظمته الشارع لاجتثاث جذور الفقر والحاجة من بين جنبات المجتمع، فضلا عن إشاعة مشاعر الرحمة وتنمية أواصر الود بين أفراده.

هذه الحلقة تتمثل فى حزمة من الأعمال التى ندب اليها الشارع الحكيم وجعلها من القربات . وهى تتمثل فى يقظة نفسية وضمير مؤمن يسعى إلى مواسة الغير، أملا فى رضاء الله والجنة .

وهذه السياسة تجعل مهمة الدولة يسيرة بعد ذلك، حيث تجفف منابع الفقر أولا عن طريق الاسرة بروابط القرابة، ثم تجفف طواعية عن طريق أفراد المجتمع بمندوبات الإنفاق والصلة التى تتعدد فى المجتمع المسلم .

وهذا يؤدى إلى التخفيف من دور الدولة المالى . وقد أثبتت التجارب المعاصرة أن سبب توسعه كان بدعوى رعاية محدودى الدخل، وقد كان عاملا مهما فى التأكيد على مزيد من التخطيط المركزى فى الاشتراكية، وكان سبب هذه الدعوى وما تلاها من تضخم دور الدولة سببا هاما فى تدهور الاقتصاد الاشتراكى وانهيار الفكرة ذاتها . واليوم نرقب هذا الصراع فى الدول الغربية وأمريكا بين أنصار التضييق فى الرعاية الاجتماعية، لاتساع دور الدولة وزيادة عبء الضرائب، وأنصار التوسع فيها لزيادة الفقر وقلة موارد الرعاية .

ومن هنا نقف على مشارف إعجاز النظام الإسلامى فى تحقيقه لمقصد الرعاية الاجتماعية فى دوائر تتسع من الاسرة حتى الأمة، وأخيرا تكمل الدولة ما بقى، مما يقلل من وظائفها الاقتصادية وفرائضها المالية .

وستحدث عن بعض هذه الوسائل :

الوقف

يقول رسول الله ﷺ :

« إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد

صالح يدعو له» (٢٩).

عن ابن عمر رضى الله عنهما: «أن عمر أصاب أرضا من أرض خيبر، فقال: يا رسول الله إن المائة سهم التي لى فى خيبر، لم أصب مالا قط أعجب إلي منها، قد أردت أن أتصدق بها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «احبس أصلها وسبل ثمرتها» (٣٠).

الوقف لغة: الحبس والمنع (٣١).

واصطلاحا: إعطاء المنفعة على سبيل التأييد (٣٢).

كان للوقف دور هام فى تنمية المجتمع المسلم، وشملت نشاطاته كل جوانب الحياة من عبادات كإنشاء المساجد والإنفاق عليها، إلى رعاية اجتماعية من الإنفاق على الفقراء والمساكين ورعايتهم، واقتصادية كإصلاح الأراضى البور وزراعتها للإنفاق على أغراض الوقف، أو إقامة إسكان يستثمر لصالح الوقف، وصحية كإنشاء المستشفيات «البيمارستانات» والإنفاق على المرضى وتطوير معارف الطب والصيدلة، وتعليمية كالمدارس وفكرية كرعاية العلماء وإنشاء المكتبات ورعاية الثغور أمام الأعداء بالإنفاق على جند الله وخيلهم، والدعوة إلى الله بإعداد الدعاة وصرف رواتبهم، يشهد بذلك التاريخ والحجج والوثائق، مما ساعد على تماسك نسيج الأمة المسلمة، واستمرارية مناعتها ومقاومتها لأعدائها.

وينتقل الملك عند الحنابلة- والأظهر عند الشافعية- إلى الله تعالى، فيخرج عن ملك الواقف وخير «احبس الأصل وسبل الثمرة» المراد منه أن يكون الأصل محبوسا لا يباع ولا يوهب.

وينقسم الوقف باعتبار الغرض إلى:

١- الوقف الخيري: وهو الذى يقصد به الواقف التصديق على وجوه البر.

٢- الوقف الأهلى «الذرى»: وهو الذى يحدد استحقاق الربيع للذرية ثم لجهة بر، وينقسم باعتبار محله إلى وقف عقار أو منقول، وقد اختلف الفقهاء حول الأموال التى يجوز وقفها، فذهب أكثرهم إلى صحته فى العقار والمنقول، قال عليه السلام: «وأما خالد فإنكم تظلمون خالدا، فإنه احتبس درعه وأعتده فى سبيل الله» (٣٣).

يقول ابن قدامة: «الذى يجوز وقفه: ماجاز بيعه وجاز الانتفاع به مع بقاء عينه، وكان أصلا يبقى بقاء متصلا، كالعقار والسلاح والأثاث وأشباه ذلك» (٣٤).

وبالطبع فإن الوقف - شأن كل نواحي الحياة الإسلامية - محل اجتهاد معاصر تتواءم مع أشكال التقدم الحديث في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية . ونحن مع هذا الاتجاه تماما، إلا أننا نحذر من أن هذه المشكلة - كما نصادفها في كل نواحي التجديد - تنجذب بين تقليد معوق للماضي وتقليد منفلت للحدثة، وقد يفقد هذا الوقف روحه أو يتجاوز نطاقه أو يكلفه مالا يطيق . على سبيل المثال لو أننا قلدنا نظم التأمين التبادلي المعاصر، وهو مؤسسة رعاية اجتماعية في الاصل دون أن نشاهد الآثار السيئة التي تحولها إلى مؤسسة تنشُد الربح حتى تضخم رأسمالها وأصبحت تفيد أصلا مدراءها، ولا تمتد برعايتها إلى غير مشتركها، وإذا أخذنا المؤسسات الاجتماعية الحديثة، فرغم اعترافنا بفاعليتها وإمكاناتها وضخامة التبرعات لها، إلا أن تسييل رؤوس أموالها في شكل نقدي أو في أشباه النقود من أدوات الدين كالسندات، قد جعل مالها عرضة لمخاطر الخسارة في مغامرات البورصات أو في الاختلاسات .

وهنا نرجع إلى ضوابط فقهائنا، الذين اعتبروا هذه الأوقاف أصلا أهدافها خدمية لا استثمارية، ومن هنا نجد منهم من جعل الشرط المعقول للواقف كنص الشارع (٣٥) حيث التبرع بالوقف متجدد مع الأجيال، ويحقق أمنية وقربى من أشخاص، فالتحول من فرديته إلى شكل مؤسسى يحتاج إلى شكل مخالف نوعا ما تقليداً لبعض المؤسسات المعاصرة الحديثة التي تجعل الإنفاق منعزلاً عن رغبات المتبرعين غالباً، وهذا يضعف من حوافز التبرع للوقف لفقدانه الرابطة بين غرض الوقف والواقف . ومن هذه الزاوية لا بد من الحذر في تقويم أشكال الاستثمارات الحديثة - مع أهميتها - كإدخال أهدافه ضمن خطط التنمية للدولة كمحاربة البطالة (٣٦) .

والاختلالات الهيكلية كالبطالة وضع لها الإسلام موارد خاصة بها، حيث التنمية والعمالة من فروض الكفاية، فجعل حصة من الزكاة لتوفير أداة الحرفة، وأمر بالتوظيف في أموال الأغنياء إذا لم تكف موارد الدولة لتشغيل العمال أو إعالتهم وإلزام الوقف بهذا فوق طاقته ولا تستغرقه أغراضه .

وهناك اقتراح بتحويل العقارات إلى استثمارات في شراء أسهم لشركات تقوم بنشاطات حلال، وتخصيص دخل هذه الأسهم للمستفيدين من الأرباح الموزعة على هذه الأسهم، ولا تحبس الأسهم إلا لشراء أسهم أخرى من نوع آخر، أى أن تصبح إدارة الأوقاف تقريباً كإدارة صناديق الاستثمار التبادلي (٣٧) .

ومعنى هذا تصفية الوقف بسد منافذ رغبات الواقفين، ومصادرة على أغراض الوقف

المتنوعة، وهكذا يمكن القضاء على الوقف دون تدخل قانوني أو إجرائي .

فلتعدد أغراض الواقفين واختلاف أحباسهم كما ونوعا، فإن اقتراح تحول الوقف إلى نموذج المؤسسة المساهمة يجفف قطاعا هاما من موارد الوقف، ولقد فتح لنا الإسلام من حزمة التبرعات كصدقة التطوع والوصية ما يستوعب هذه الأشكال الحديثة، دون إفراغ الوقف من موضوعه وهدفه .

ولعدم تسييل أصول الأصل في شكل نقدي أو شبه نقدي كأوراق تباع في البورصات، نجد في شروط الاستبدال عند الفقهاء أن إخراج العين الموقوفة على جهة وقفها ببيعها، يقتصر على حالة خرابها ونضوب ريعها، وأن يكون الثمن عدلا لا غبن فيه، وأن يتم الاستبدال على يد من يوثق فيه وأن يكون المشتري عدلا ذا دين، والمهم أن يستبدل بعين لا تقود لياكلها النظار(٣٨) .

فإذا كان الهدف صيانة أصل الوقف واستمراريته والمحافظة على أغراضه التي حبس بسببها، فإن في السوابق الفقهية ما يفتح الباب واسعا بعدد من صيغ الإجارة والمشاركة المعاصرة لتحقيق هذا الغرض(٣٩) .

الكفارات

يقول تعالى :

﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (٨٩)

[المائدة : ٨٩] .

ويقول رسول الله ﷺ :

« من حلف على يمين، فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه »(٤٠) .

والكفارة لغة : من التغطية فكأنه غطى على الذنب بالكفارة(٤١) .

واصطلاحا: هي جزاء مقدر شرعا على فعل محرم أو ترك بعض الواجبات، وكفارة اليمين هي جزء مقدر شرعا عند الحنث باليمين .

« وقد اختلف في بعض الكفارات : هل هي زواج لما فيها من مشاق تحمل الأموال وغيرها أو هي جواير، لأنها عبادات لاتصح إلا بنيات، وليس التقرب إلى الله تعالى زجرا، بخلاف الحدود والتعزيرات فإنها ليست قربات، . . . والظاهر أنها جواير، لأنها عبادات وقربات لاتصح إلا بالنية» (٤٢).

والكفارة في الفقه الإسلامي أربعة أنواع تساهم في رعاية المساكين عدا كفارة القتل الخطأ.

١ - كفارة الظهار.

٢ - كفارة القتل.

٣ - كفارة الجماع أو الأكل عمدا في نهار رمضان.

٤ - كفارة اليمين.

ولقد حددت الآية الكريمة أنواع كفارة اليمين، والمطلوب من المكفر نوع واحد على التخيير. فإذا أطعم ذهب الجمهور إلى أنه يطعم مدأ من الحبوب (٦٧٥ جراما) أما الحنفية فقدروه بنصف صاع (٢٧٥١ جراما)، ويجوز عند الأحناف إخراج القيمة ولا يطعم إلا المساكين لتخصيص الله تعالى لهم.

والظهار حلف أن تكون الزوجة حراما كالأم يقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَا ذَلِكَ تَوَعُّظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٣﴾ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتتَابِعَيْنِ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴿٤﴾ [المجادلة: ٣، ٤].

والكفارة هنا إطعام ستين مسكينا يوما واحدا، غداء وعشاء عند الحنفية وهي واجبة على الترتيب، فالإعتاق أولا فإن عجز فالصوم ثم الإطعام (٤٣).

وشرعت الكفارة في حالة الجماع عمدا في رمضان باتفاق الفقهاء، والأكل والشرب العمد عند الحنفية والمالكية. جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: هلكت، قال: وما أهلكك؟ قال: وقعت على امرأتي في رمضان، قال: أعتق رقبة؟ قال: لا أجد، قال: صم شهرين متتابعين؟ قال: لا أطيق، قال: أطعم ستين مسكينا؟ قال: لا أجد.. (٤٤).

وهي ككفارة الظهار على الترتيب، والإطعام يكون مد قمح أو نصف صاع شعير أو تمر لستين مسكينا عند الجمهور، أما الحنفية قالوا إنه لو أطعم الجميع مسكينا واحدا في ستين يوما كفى (٤٥).

صدقة التطوع

يقول الله تعالى :

﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ إِلَّا مِنْ أَمْرٍ بَصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ﴾

[النساء : ١١٤].

ويقول رسول الله ﷺ :

« الصدقة علي غير ذي الرحم صدقة وعلي ذي الرحم اثنتان، صدقة وصله » (٤٦).

والصدقة لغة: من الصدق ضد الكذب، وتطلق على ما يعطى للمحتاجين (٤٧).

واصطلاحا: تطلق على الزكاة والتطوع بالإنفاق على المحتاجين، فإذا اقترنت بالزكاة عنيت صدقة التطوع.

ويتصدق المرء من الفاضل عن كفايته وكفاية من يمونه على الدوام، وإن تصدق بما ينقص من مؤنة من يمونه أثم (٤٨) لقوله ﷺ : « خير الصدقة ما كان عن ظهر غني وابدأ بمن تعول » (٤٩).

والحد الأدنى من الصدقة هو الزكاة بعد النصاب وحولان الحول. ثم يفتح باب التصدق للمسلم بعدها قربي لله تعالى. ولكن للصدقة حد أعلى فعن سعد بن أبي وقاص قال: جاءني رسول الله ﷺ يعودني في عام حجة الوداع من وجع اشتد بي فقلت: يا رسول الله قد بلغ بي من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة.. أفتصدق بثلثي مالي؟ قال: لا فقلت: فالشطر: فقال لا، ثم قال: الثلث والثلث كثير، وإنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس، وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها حتى ما تجعل في في أمراتك (٥٠).

يقول ابن القيم: (وفي الحديث من العلم أن الاختيار للمرء أن يستبقى لنفسه قوتا، وأن لا ينخلع من ملكه أجمع مرة واحدة، لما يخاف عليه من فتنة الفقر، وشدة نزاع النفس إلى ما خرج من يده فيندم، فيذهب ماله، ويبطل أجره، ويصير كلا على الناس. قال الخطابي: ولم ينكر على أبي بكر الصديق خروجه بماله أجمع، لما علمه من صحة نيته وقوة

تبعته ولم يخف عليه الفتنة (٥١).

ووضح رسول الله ﷺ الحد الأمثل بين الاستهلاك والاستثمار والتصدق فى قوله :

« بينا رجل بفلاة من الأرض فسمع صوتا فى سحابة يقول : اسق حديقة فلان ففتحني ذلك السحاب فأفرغ ماءه فى حرة، فإذا شرجة من تلك الشراج قد استوعبت ذلك الماء كله، فتنبع الماء، فإذا رجل قائم فى حديقته يحول الماء بمساحته فقال له : يا عبد الله ما اسمك؟ قال : فلان- بالاسم الذى سمع فى السحابة- فقال له : يا عبد الله لم تسألنى عن اسمى؟ قال : إنى سمعت صوتا فى السحاب الذى هذا ماؤه يقول : اسق حديقة فلان لاسمك، فماذا تصنع؟ قال : أما إذا قلت هذا، فإنى أنظر إلى ما يخرج منه، فاتصدق بثلثه، وأكل أنا وعيالى ثلثا، وأرد فيها ثلثا» (٥٢).

والأفضل الإسرار بصدقة التطوع بخلاف الزكاة لقوله - ﷺ - : « ورجل تصدق بصدقة، فأخفاها حتى لاتعلم شماله ما تنفق يمينه » (٥٣) ويستحب الإكثار من الصدقة فى أوقات الحاجات لقوله تعالى « أو إطعام فى يوم ذي مسغبة » ويسن التصدق عقب كل معصية (٥٤) ولا يمتنع عن الصدقة لقله المال لقوله : ﷺ « اتقوا النار ولو بشق تمرة » (٥٥) والأفضل أن يخص بالصدقة الأقارب للحديث .

وأن تكون من طيب ماله لقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وأن يتجنب المن والأذى لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

الوصية

يقول الله تعالى :

﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ ذِينَ ﴾ [النساء: ١٢].

« الوصية لغة مأخوذة من وصيت إذا وصيت به، والميت يصله ما كان فى حياته بعد

مماته .»

وإصطلاحا: عهد خاص مضاف لما بعد الموت (٥٦).

وكثيرا ما تشرق فى نفس الإنسان عوامل الخير وتضيئ قلبه فتدفعه إلى المسارعة فى

البر وإسداء المعروف إلى قريب له غير وارث، عضه الفقر بنابه، وأحكم عليه قبضته، أو إلى صديق مد إليه يد العون في يوم ما، أو وقف بجانبه، أو إنشاء مؤسسة دينية ترتفع فيها كلمة التوحيد، أو خيرية تسهم بدور إيجابي في تخفيف الآلام المرضي والتعجيل بشفائهم، أو للقضاء على ظلام الجهل وتبديد سحبه، وبينما هو يمتنى نفسه بتحقيق غرض نبيل أو أكثر مما ذكر، يبرز له الخوف من امتداد الحياة به، فيحتاج إلى ما سينفقه، وعندئذ تضعف عزيمته، ويتعد رويدا رويدا عن تحقيق غرضه. وحتى لا يحرم مثل هذا من مقصده النبيل، وفي نفس الوقت يؤمن مستقبله إذا امتدت به الحياة، شرعت الوصية، إذ فيها كل الخيرين: يتحقق بها مقصده الدنيوي إذا طال به الأجل، وامتد به الأمد، وأعوزته الأيام إلى ماله، فيمكنه الرجوع في الوصية. وله شرعا ذلك، ويصرف ماله فيما هو في حاجة إليه وبه يتحقق مقصده الأخرى إذا لم يصرف ماله، ومات على وصيته مصرا عليها، فتزداد حسناته، وتضاء من البر صحيفة أعماله، وليس في غير الوصية ما يحقق كلا الأمرين (٥٧).

ذهب الجمهور إلى أنها مندوبة وليست واجبة.. في البخاري عن ابن عباس قال: «كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين، فنسخ الله من ذلك ما أحب، فجعل لكل واحد من الأبوين السدس» وأجاب القائلون بالوجوب، أن الذي نُسخ الوصية للوالدين والأقارب الذين يرثون، وأما من لا يرث فليس في الآية ولا تفسير ابن عباس ما يقتضى النسخ في حقه (٥٨).

قال في الفتح: واستقر الإجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث، لكن اختلف فيمن ليس له وارث خاص، فذهب للجمهور إلى منعه من الزيادة على الثلث، وجوز له الزيادة الحنفية وإسحاق وشريك وأحمد في رواية، وهو قول علي وابن مسعود. واحتجوا بأن الوصاية مطلقة في الآية، فقيدها السنة لمن له وارث، فبقي من لا وارث له على الإطلاق (٥٩).

البحث الثالث

تكافل الدولة

إن شريعة الله تفرض الزكاة حقا للفقير والمسكين، تحميرا لكل فرد مسلم من عبودية الخوف والجوع، وبناء على حقيقة أن الإنسان لم يخلق شيئا، وإنما أضاف منافع فحسب للأشياء، ومن هنا كان لابد من إخراج حق الفقراء والمساكين في سبيل الله، ليتحقق لكل فرد من المجتمع الطعام والأمن والغنى عن العباد.

فبين الإفراط والتفريط في الفهم والتنفيذ للعقل الإنساني القاصر عن الإدراك الكامل وسلامة التشريع، يقف الإسلام في شموخ، ليلقى على القاصرين الدرس بعد قرون من التجارب، شقيت فيها الإنسانية أيما شقاء، في مجتمع حر لا قسرفيه ولا إرغام، عادل لا فقير فيه ولا محتاج، ولا محتكر ولا مراب. وعلى الضوء الإلهي المنير، قام أبو بكر رضي الله عنه بحرب مانعي الزكاة، لتحرير الناس من الحاجة على أساس الحق لا التفضّل، وسطر في تاريخ الإنسانية صفحات يدهش سناها أقرام اليوم.

عن أبي هريرة في رواية الجماعة عن ابن ماجة (لما توفي رسول الله ﷺ وكان أبو بكر، وكفر من العرب من كفر فقال عمر - موجها الكلام إلى أبي بكر - : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قالها عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه علي الله تعالي» قال أبو بكر : «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناكا كانوا يؤدونها إلى رسول الله لقاتلتهم على منعها». فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق» (٦٠).

مصارف الزكاة

الفئات المستحقة للزكاة نص عليها الحق تبارك وتعالى في قوله : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة : ٦٠].

معلوم أن للزكاة ميزانية مستقلة لضمان توزيع الزكاة لمصارفها. وقاعدة التخصيص هذه

تضمن وصول النفقة الى مستحقيها، وعدم إساءة استخدامها، يقول فى ذلك رسول الله ﷺ «أنا قاسم أضع حيث أمرت» (٦١).

أيضا الزكاة توزع فى محلها أولا، فأهل كل بلد أحق بصدقته، وقد حملت زكاة من الرى إلى الكوفة، فردها عمر بن عبد العزيز إلى الرى (٦٢). وهذا ضمان آخر لحسن استخدامها، ونمو المحليات، والتخلص من مشاكل ازدحام المدن، الناتج عن مركزية الإيراد والإنفاق.

وإذا قمنا بتقسيم وظيفى للزكاة نجد أنها تنقسم إلى :-

١ - نفقات اجتماعية : فسهم الفقراء والمساكين يعطى إعانة تحويلية للعاجزين عن العمل، بقدر ما يسد ضروراتهم وحاجاتهم وتحصل به كفايتهم، وابن السبيل وهو الغريب الذى خرج من غير معصية فاحتاج، وهو يشمل عمل ملاجئ الأيتام والمعجزة واللقطاء، يقول النووى : «ويعطى ابن السبيل من النفقة والكسوة ما يكفيه إلى مقصده أو موضع ماله إن كان له مال فى طريقه هذا، وإن لم يكن معه مال لا يكفيه أعطى ما يتم به كفايته» (٦٣). ويعطى من تحمل حمالة، أى مالا لدفع فتنه فى مجتمعه، أو إصلاح ذات البين.

٢ - نفقات اقتصادية : وهى سهم إعانة الغارمين بسداد ديونهم، ومد القادرين على العمل بأداة الحرفة . «فالمكاتب والغارم، يعطيان قدر دينهما فإن قدرا على بعض أعطيا الباقى، والفقير والمسكين يعطيان ما تزول به حاجتهما، وتحصل كفايتهما، ويختلف ذلك باختلاف الناس والنواحي، فالحترف الذى لا يجد له حرفته يعطى ما يشتريها به قلت قيمتها أو كثرت، والتاجر يعطى رأس مال ليشتري ما يحسن تجاره فيه، ويكون قدر ما يفي ربحه بكفايته غالبا» (٦٤).

٣ - نفقات سياسية : وهى تحرير الرقاب من العبودية سواء كان ذلك باعتاق الرقيق أو مساعدة الشعوب المستعبدة، والمؤلفة قلوبهم متى دعت الحاجة إلى إعطائهم لدفع شرهم عن المسلمين، وفى سبيل الله بتجهيز المتطوعين للدفاع عن الإسلام وعن المستضعفين.

٤ - نفقات إدارية : وهى رواتب العاملين عليها، وإيجارات مباني بيت المال ووسائل النقل وصيانتها ...

ويرى جمهور الفقهاء أنه لا يلزم استيعاب كل مصارف الزكاة، بل فى أيهما وضعت

أجزاء، ويلزم الإمام النظر في أيهما أهم اجتماعياً. قال أحمد: «الاصناف الأربعة الأوائل ملاك لما عساه يدفع اليهم، وإنما يأخذون ملكاً، وأما الأربعة الأواخر فلا يملكون ما يصرف نحوهم» (٦٥).

ولا تعطى الزكاة لغنى عنده كفايته، ولا لقوى تتوفر له فرصة العمل، يقول رسول الله ﷺ «لا تجل الصدقة لغنى ولا لذي مرة سوى» (٦٦) ولا تعطى لقريب يلزم غنى نفقته، حيث يجعل الرسول القرابة محضن التكافل ميراثاً ونفقة فيقول: «إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس» (٦٧).

التوظيف

فإذا لم تكف الزكاة وظف الأمير في أموال الأغنياء ما يكفى الفقراء.

يقول الجويني: (وإن قدرت آفة وأزم وقحط وجذب، عارضه انعدم معه تقدير رخاء في الأسعار تزيد معه أقدار الزكوات على مبالغ الحاجات. فالوجه استحاث الخلق بالموعظة الحسنة على أداء ما افترض الله عليهم في السنة، فإن اتفق مع بذل المجهود في ذلك فقراء محتاجون لم تف الزكوات بحاجاتهم، فحق على الإمام أن يجعل الاعتناء بهم من أهم أمر في باله، فالدنيا بحذافيرها لا تعدل تضرر فقير من فقراء المسلمين في ضرر.

فإذا تقرر ما ذكرناه فالوجه عندي، إذا ظهر الضرر وتفاقم الأمر، وأنشبت المنية أظفارها، وأشفى المضرورون، واستشعر الموسرون، أن يستظهر كل موسر بقوت سنة، ويصرف الباقي إلى ذوى الضرورات، وأصحاب الخصاصات..

فأما أمارات الشرع فمن أقربها تعلق وظيفة الزكاة بانقضاء السنة، وكان رسول الله ﷺ - يضع لنسائه في أوقات الإمكان قوت سنة (٦٨).

فأما أمر العقل فقد يظن أن الأحوال تبدل في انقضاء السنة، فإنها مدة الغلات، وأمد لثمرات وفيها تحول الأحوال، وتزول، وتعتقب الفصول (٦٩).

ويقول الفقيه الرملي: (ودفع ضرر المعصوم من المسلمين وأهل الذمة على القادرين، يهم من عندهم زيادة على كفاية سنة لهم ولمونهم.. ككسوة عار ما يستر عورته، أو قى بدنه مما يضره، وإطعام جائع. إذا لم يندفع ذلك الضرر بزكاة وسهم المصالح من بيت لال، لعدم شيء فيه، أو لمنع متوليه ولو ظلماً. ونذر وكفارة ووقف ووصية، صيانة لنفوس. ومنه يؤخذ أنه لو سئل قادر في دفع ضرر لم يجز له الامتناع، وإن كان هناك قادر

آخر، وهو متجه أن يؤدي إلى التواكل . وهل المراد بدفع ضرر من ذكر ما يسد الرمق أم الكفاية، قولان أصحهما ثانيهما . فيجب في الكسوة ما يستر كل البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف، ويلحق بالطعام والكسوة ما فى معناهما كأجرة طبيب وثمان دواء وخادم منقطع كما هو واضح، ولا ينافى ما تقرّر قولهم : لا يلزم المالك ببذل طعامه لمضطر ... لحمل ذلك على غير غنى يلزمه المواساة . ومما يندفع به ضرر المسلمين والذميّين فك أسرهـم . . وعمارة نحو سور البلد وكفاية القائمين بحفظها . فمؤنة ذلك على بيت المال ثم على القادرين المذكورين . ولو تعذر استيعابهم خص له الوالى من شاء منهم (٧٠) .

كفاية الزكاة لمصارفها

وتكفى الزكاة فى الظروف العادية إذا ما طبق النظام الاقتصادى الإسلامى كاملا وعندنا شهادة التاريخ .

يروى لنا أبو عبيد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن - وهو بالعراق - (أن أخرج للناس أعطياتهم) فكتب إليه عبد الحميد (إنى قد أخرجت للناس أعطياتهم وقد بقى فى بيت المال مال) . فكتب إليه (أن انظر كل من أذان فى غير سفه ولا سرف فاقض عنه) فكتب اليه : (إنى قد قضيت عنهم وبقى فى بيت مال المسلمين مال) فكتب اليه : (أن انظر كل بكر ليس له مال، فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه) . فكتب إليه : (إنى قد زوجت كل من وجدت وقد بقى فى بيت مال المسلمين مال) فكتب اليه بعد مخرج هذا (أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه بما يقوى به على عمل أرضه، فإننا لا نريد لهم لعام أو لعامين) (٧١) .

الزكاة ووظيفة دولة

يقول النووى : « يجب على الإمام أن يبعث السعاة لأخذ الصدقة، لأن النبى - ﷺ - والخلفاء من بعده كانوا يبعثون السعاة، ولأن فى الناس من يملك المال ولا يعرف ما يجب عليه، ومنهم من يبخل، فوجب أن يبعث من يأخذ » (٧٢) .

لهذا كان للعاملين عليها حصة من مصارف الزكاة، يقول الحافظ بن حجر : « إن الإمام هو الذى يتولى قبض الزكاة وصرفها، إما بنفسه وإما بنائبه، فمن امتنع منها أخذ منه قهرا » (٧٣) .

والدولة لديها العلماء الذين يقدرون على الإفتاء، ولديها الباحثون الاجتماعيون الذين يعرفون مساكن المحتاجين : ولديها العاملون الذى يكشفون التهرب ويقدرّون على الأغنياء،

وهناك أسهم لا يمكن لأحد أن يقوم بها إلا الدولة كالمؤلفة قلوبهم: ثم إن الدولة وحدها هي المسؤولة عن قتال المانعين، وفوق ذلك كله رعاية شعور المحتاج في أن يكون المعطى هو الدولة.

والزكاة كقاعدة رئيسية للنظام المالي الإسلامي تحقق العدل في الأخذ والإحسان في العطاء. وقد لاحظنا في ظل النظام الغربي أن الغنى يتهرب بكافة السبل من الضريبة، وتقع في غالبها على محدودى الدخل، كما أنه يستطيع إعادة تحميل الضريبة غير المباشرة، بينما لا يستطيع ذلك محدود الدخل. وهنا بينما يتمتع الغنى بخدمات الدولة فإن الفقير كثيرا ما يحرم منها. بحيث نستطيع أن نقول في النهاية :

إن قطاعا هاما من الضريبة يدفعه الفقراء ويستفيد منه الأغنياء.

وهديه - ﷺ - في الزكاة أكمل هدى في وقتها وقدرها ونصابها ومن تجب عليه ومصرفها، راعى فيه مصلحة أرباب الاموال ومصلحة المساكين، وجعلها سبحانه وتعالى طهرة للمال ولصاحبه.

* وقيد النص به على الأغنياء...

* ثم إنه جعلها في أربعة أصناف من المال هي أكثر الاموال دورانا بين الخلق وحاجتهم إليها ضرورية:

١ - الزرع والشمار.

٢ - بهيمة الأنعام - الإبل والبقر والغنم.

٣ - الجوهران اللذان بهما قوام العالم - وهما الذهب والفضة.

٤ - أموال التجارة على اختلاف أنواعها.

* ثم إنه أوجبها مرة كل عام وجعل حول الزروع والشمار عند كمال استوائها، وهذا أعدل ما يكون: إذ وجوبها كل شهر أو كل جمعة يضر بأرباب الاموال، ووجوبها في العمر مرة يضر بالمساكين، فلم يكن أعدل من وجوبها كل عام مرة..

* ثم إنه قارن بين مقادير الواجب بحسب سعى أرباب الاموال في تحصيلها وسهولة ذلك ومشقته :

- فأوجب الخمس فيما صادفه الإنسان مجموعاً محصلاً من الأموال وهو الركاز، ولم يعتبر له حولاً بل أوجب فيه الخمس متى ظفر به .

- وأوجب نصفه وهو العشر، فيما كانت فيه مشقة تحصيله وتعبه وكلفته فوق ذلك، وذلك فى الثمار والزروع التى باشر حرث أرضها وسقيها وبذرها، ويتولى الله سقيها من عنده بلا كلفة من العبد، ولا شراء ماء، ولا إثارة بئر ودولاب .

- وأوجب نصف العشر، فيما يتولى العبد سعيه، بالكلفة والدوالى والنواضح وغيرها .

- وأوجب نصف ذلك وهو ريع العشر فيما كان النماء فيه موقوفاً على عمل متصل من رب المال بالضرب فى الأرض تارة والادارى تارة وبالتربص تارة . ولا ريب أن كلفة هذا أعظم من كلفة الزروع والثمار . .

* ثم لما كان لا يحتمل المواسة كل مال وإن قل : جعل للمال الذى لا تحتمله الزكاة نصبا مقدرة، المواسة فيها لا تجحف بأرباب الأموال (٧٤) .

وتمتاز زكاة المال فى أنها تفرض على صافى الثروة، أى عروض التجارة مخصصوما منها ما على الممول من دين، مع إعفاء رأس المال الثابت . ومن هنا نرى أنها تختلف عن ضريبة الدخل من أجور وأرباح وضريبة الأملاك كالضريبة العقارية أو ضريبة الاطيان أو ضريبة الشركات . وبذلك تؤخذ تحديداً من غنى إذا جاوزت ثروته الصافية نصاب الزكاة، أى مقدار محدد فائض عن ما اشبع به حوائجه، ويقدر بالقيمة السوقية ٨٥ جراماً ذهباً . وتعطى تحديداً للفقراء . مما يضمن عدالة التوزيع ووصول الإعانة إلى مستحقها .

يقول مسجريف : «وقد كان أغلب رؤوس الأموال فى الماضى قطعان ماشية، فكان من السهل أخذ ضريبة على رأس المال، أما اليوم والضرائب أغلبها على الدخل، ونقدية لاعينية، فيصعب تصورهما فى الأذهان المعاصرة، ولكن عن طريق ضريبة القيمة الصافية، وهى التى تؤخذ عن صافى الأموال بعد استبعاد الخصوم، فإن الأمر يصبح أيسر وأعدل فى توزيع الدخل . . لنفرض أولاً أن هناك ضريبة قومية حقيقية على كل الأصول الرأسمالية . . . فإن ٥٪ ضريبة على قيمة رأس المال يمكن ترجمتها إلى ضريبة عن الدخل الناتج عن الأصل الرأسمالى، لنفرض أن أصل قيمته ١٠٠٠ دولار له عائد سنوى ١٠٠ دولار بمعدل كعائد سنوى ١٠٪، فإن ضريبة ٥٪ على قيمة رأس المال هى ٥٠ دولاراً، فإذا عبرنا عنها كنسبة من الدخل فإنها تكون ٥٠٪ من الدخل» (٧٥) .

وبتطبيق هذه المعادلة بالتقريب في مصر على مصدرين من مصادر الزكاة فحسب نجد

أن :

١ - زكاة المال لو أخذت على الودائع بالمصارف التي تجاوزت وفق إحصاءات البنك المركزي سنة ١٩٩٣ مائة مليار جنيه، تجدها تصل وفق معدل ٢,٥٪ إلى ٢,٥ مليار جنيه، بفرض أن من يودع في المصارف يتجاوز نصاب الزكاة، وأن غير المسلمين يدفعون مقابل الرعاية الاجتماعية ضريبة ماثلة بمسمى آخر لتمتد مظلة الزكاة على الجميع كنظام عام (٧٦).

٢ - زكاة الزراعة، وهي زكاة على الدخل، وتبلغ ٣٠٪ من الناتج القومي، وتصل إلى ١,٥ مليار جنيه. حيث بلغ الناتج القومي (٧٧) ١١٤ مليار جنيه ومعلوم ان زكاة الزراعة ٥٪ من المحصول ولا يؤخذ عليها ضرائب سوى القليل من الحاصلات البستانية.

مع ملاحظة أن هذه الأوعية لا تقربها نظم الضريبة في مصر، فلا تعارض بينهما. فإذا علمنا أن هناك قطاعا سريا ضخما يتهرب من الضريبة. وقطاعا آخر أمواله بالخارج وحجمه ليس بالهين. وكلاهما يرجح دفعه للزكاة بوازع الإيمان.

وفي مصر في نفس السنة تحصل الموازنة العامة للدولة بحوالى ١٠ مليار جنيه رعاية اجتماعية، دعم سلمي وتعليم وصحة، ونحن نعلم مشاكل التعليم والمستشفيات والدعم، وكيف وصل بهم الحال الذى يشقى الفقير.

ويقدر عدد الفقراء في مصر وفق الإحصائيات المحلية والدولية بـ ٣٠٪ على الأقل أى أنهم اسما يحصلون على ما يقرب من ٣,٥ مليار جنيه وباقى الدعم يذهب للأغنياء. وهذا الدعم تنوء به الموازنة بسبب عجزها. والزكاة تحقق عند الحد الأدنى ما لا يقل عن ٤ مليار جنيه كما رأينا.

وتحصيل الزكاة يفيد الدولة من ناحيتين :

١ - أن نحصل على إيراد يؤخذ من الأغنياء تحديداً ويرد على الفقراء بالتاكيد، وقيمته تزيد على ضعف المخصص من الدولة، والذى قد لا يصل إلى الفقراء، وبهذا تتحقق رعاية طيبة للفقراء، وحسن توزيع الدخل بين الناس.

٢ - يفتح المجال لتحصيل رسوم للدولة من الاغنياء نظير تقديم الخدمة، من مرافق إلى تعليم

إلى صحة بتكاليف هذه الخدمة.

٣ - وهذا يوفر على الموازنة مبلغ ١٠ مليار جنيه، ويزيد مواردها بما يؤخذ من رسوم على الاغنياء، ويوجد قاعدة طيبة للمواساة والرعاية الاجتماعية، مما يشيع الرحمة والاستقرار فى المجتمع.

فاعلية الزكاة :

وتمتاز الزكاة عن الضريبة فى أنها :

١ - من ناحية التهرب نجد إنه :

أ - لا تختلف الاساليب الإدارية فى تحصيل الزكاة عنها فى تحصيل الضريبة، من حساب وتقدير وعقوبة للمتهرب، يقول رسول الله ﷺ : « من أعطاها مؤتجرا فله أجرها، ومن أبى فإننا آخذوها وشطرا إيله عزمة من عزمات ربنا، لا يحل لآل محمد ﷺ منها شئ » (٧٨).

ب - ولكنها تمتاز عنها فى أن الخوف من الله يجعل حصيلتها أكبر وأوفر.

ج - ثم إن الزكاة تؤخذ على صافى الثروة، وهو ما يمكن حصره بصورة أدق من ضرائب الدخل التى يمكن التهرب منها. وذلك لأنه أصبح من الضرورى تسجيل الثروات العينية وإبداع النقدية بالمصارف. ولو فهمنا وظيفة الزكاة لعلمنا أنها تستوعب مثل مصلحة الضرائب للعاملين عليها ومثل وزارة الشؤون الاجتماعية لتحديد مصارفها.

٢ - ومن ناحية العدل نجد :

أ - أوعيتها وأنصبتها ونسبها توفيقية لا تتغير لأنها من الكتاب والسنة، مما يولد الاستقرار فى الفرائض ولا يقلق الممولين.

ب - أنها مخصصة لمصارف محددة لا تخرج عنها، وهذا يجعل صرفها تحديدا إليهم مانعا من استغلالها فى طرق أخرى، ومن هنا ينشأ الخطأ فى توسيع مفهوم فى سبيل الله كمصرف، والخروج على قول الجمهور الذى حدده بتجهيز مجاهد أو معونة حاج.

ج- أنها محلية، فأهل كل بلد من البلدان، أو ماء من المياه أحق بصدقتهم، مادام فيهم من ذوى الحاجة واحد فما فوق ذلك، وإن أتى ذلك على جميع صدقتهم، حتى يمكن أن يرجع الساعى وليس معه شئ. وحينما سأل الوالى عمران بن حصين رضى الله عنه قائلاً: أين المال؟ قال: وللمال أرسلتني؟ أخذناها من حيث كنا نأخذها، على عهد رسول الله ﷺ ووضعناها حيث كنا نضعها، على عهد رسول الله ﷺ، (٧٩).

وبهذا ينجو المجتمع من مشاكل مركزية الضريبة التي يتسع اتفاقها على الأقرب من السلطة فتتسع المدن وتزدحم وتزداد مشاكلها، بينما تفتقر المحليات إلى التنمية وتهاجر إلى المدينة، فالتنمية بأسلوب الزكاة تؤدي إلى تنمية المحليات ابتداء.

٣ - ومن ناحية الأثار نجد:

١ - كما أن فصل ميزانية الزكاة عن ميزانية الدولة، يؤدي إلى التخلص من مشاكل عدم الفصل بين الأغنياء والفقراء، وعدم الفصل أفسد تخصيص الموارد، وتعقدت معه الحسابات القومية، والفصل يضمن وصول المعونة لمستحقها فليس من حق غنى أن يأخذها.

ب - الزكاة بأسلوبها من الأغنياء إلى الفقراء تؤدي بالتأكيد إلى عدالة توزيع الدخل، بعكس ما يحدث في الغرب، وهذا يؤدي إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والتكافل الاجتماعي.

والفقر كارثة ولا يجب أن نتوانى لحظة عن علاجه، خصوصاً في زماننا هذا، وكثير من الأغنياء لا يعرفون الزكاة، وتطبيقها أحسن وسيلة لأخذ حق الفقير والانتظار ليس له أى مبرر.

كل هذه الضوابط تجعل نظام الزكاة مؤمناً من كل تسيب وانحراف، وصالحاً للتطبيق على أى مستوى أخلاقي للناس، ومهما كان مستوى ورع الحكام.

فالزكاة تحمي نفسها ولا يستطيع أحد أن يفسد عليها أهدافها كما بينا. ولا يصح أن تؤجل تحت أى دعوى والفقير يفترس الناس، وهذا يهدر المروءة، ويشوه الحضارة، ويبرأ منه

الدين .

يقول رسول الله ﷺ :

« ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم به » (٨٠) .

يقول تعالى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾ ﴾ [النحل : ٩٠] .

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

يوسف كمال محمد

مصر الجديدة - رمضان ١٤١٥ هـ

ملخص توضيحي

الحل الاشتراكي	الاقتصاد الإسلامي	الحل الرأسمالي
إفراط	قسط	تفريط
استغلال الملكية الخاصة	سبب المشكلة	محدودية الموارد
	ظلم الإنسان وكفره بالحروب ، تلوث البيئة، الحباث، اكل المال بالباطل	تسيب الحاجات
	الإعمار	
أداة الإنتاج تصنع الإنسان	تحرير الإنسان	البقاء للأقوى
استبداد الدولة بالافراد في عملية التنمية	التنمية من اجل الإنسان فرض كفاية	استغلال القلة للجماعة في عملية التنمية
	السوق	
تخطيط تحكمي	التراضي	دولة بين الاغنياء
الحباث	الطيبات	الحباث
اسعار حسابية	المنافسة الحلال	الغرر والربا
	القيمة	
التسعير	قيمة عدل	الاحتكار
المنتج الرديء	حسن تخصيص الموارد	حبس الإنتاج
الاختناق	الرخاء	غلو الاسعار
	التوزيع	
التاميم	الكسب الطيب	الاستغلال
ظلم الاجير	إيجار	ربا الديون
الحرمان من الربح	أجر	اكل المال بالباطل
	التكافل	
تأمينات اجتماعية	تكافل الأسرة بالنفقة الواجبة	تأمينات اجتماعية
سلع تموينية	تكفل الأمة بالصدقة	تأمين تجارى
أسعار مدعمة	تكفل الدولة بالزكاة والتوظيف	ضمان اجتماعي محدود
اشتراكية الفقر	كفاية الفقير	عنياع الفقير
معيشة ضنك	حياة طيبة	معيشة ضنك

ملحق

أحببت أن أؤجل هذا الموضوع إلى آخر الكتاب، ذلك : أولاً لأنه يهم المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي بالدرجة الأولى، وثانياً لأنى أريد أن أجعله موضوعاً للمناقشة . لأنه يؤثر تأثيراً جذرياً فى منطلقات الكتابة فى الاقتصاد الإسلامى .

والأمر ليس إلا طرح موضوع للمناقشة، وليس هو مصادرة على آراء من أناقشهم، ولا تحمل ملاحظاتي سوى التقدير لهم وحسن الظن بأفكارهم .

وخلاصة القضية أن البعض يرى أن الاقتصاد الإسلامى يعمل فى مجال غير مجال الفقه، تماماً كما ميز الفكر الوضعى بين القانون والاقتصاد .

وقد أوضح الكاتب وجهة نظره فى ذلك فى المبحث التمهيدى، مبيناً أن الفقه أحد المصادر الرئيسية للاقتصاد الإسلامى .

وحين نقرب من رأى المخالف فى تحديد مصادر إسلامية الاقتصاد الإسلامى، نجد أنه يجعل مصدر الإسلامى ما يسميه بالقواعد الكلية أو المقاصد أو المصالح .

وهذه القواعد تتكون عنده من استخلاص اتجاه الأحكام الشرعية .

وإذا كانت هذه القواعد تعمل فى مرتبة تالية للنص من الكتاب والسنة، ولا تتجاوز الأحكام التفصيلية لها، فلا نعترض على ذلك، بشرط أن تلتزم بالأسلوب العلمى لتحديد هذه القواعد كما فعل الفقهاء فى مساهماتهم فى « القواعد الفقهية »، وإن أرادوا تجاوز الفقهاء فلا نعترض، بشرط أن تكون لديهم أدوات الفقهاء فى الاجتهاد .

ولكن الأمر يكون فى غاية الخطورة إذا تجاوزوا بالقاعدة النصوص الصحيحة، فى محاولة استغراقها فى قواعد تلغى عملها، اعتماداً على ما استنبط كقاعدة كلية .

وقد بدأ هذا المنهج الشيخ باقر الصدر فى كتابه اقتصادنا، وتبعه بعض العاملين فى الاقتصاد الإسلامى .

ونذكر هذا الاتجاه بنصوص عبر بها أصحابها عن أفكارهم .

يقول الشيخ باقر الصدر :

«تعتبر الأحكام بناء علويًا يجب تجاوزه إلي ما هو أعمق وأشمل، وتخطيه إلي الأسس، التي يقوم عليها هذا البناء العلوي، وينسجم معها، ويعبر عن عمومياتها في كل تفصيلاته وتفريعاته، دون تناقض أو نشاز، ولولا الإيمان بأن أحكام الشريعة تقوم علي أسس موحدة، لما كان هناك مبرر لممارسة عملية اكتشاف للمذهب، من وراء الأحكام التفصيلية للشريعة» (٨١).

«يكون من الخطأ أن يقدم الباحث الإسلامي مجموعة من أحكام الإسلام التي هي في مستوى القانون المدني، حسب مفهومه اليوم، ويعرضها طبقاً للنصوص التشريعية والفقهية بوصفها مذهباً اقتصادياً إسلامياً، كما يصنع بعض الكتاب المسلمين، حين يحاولون دراسة المذهب الاقتصادي في الإسلام، فيتحدثون عن مجموعة من تشريعات الإسلام، التي نظم بها الحقوق المالية والمعاملات» (٨٢).

ومن هنا بنى المذهب الاقتصادي علي أساس قاعدتين:

١- توزيع ما قبل الإنتاج: بناء علي قاعدة كلية هي: «العمل أساس الملكية»، ومن ثم جعل الأرض ملكاً للإمام تعطي لمن يزرعها.

٢- توزيع ما بعد الإنتاج: بناء علي قاعدة كلية هي: «الكسب يتحدد علي أساس العمل المنفق»، ومنع بموجبها مشاركة رأس المال العيني كالألات والمعدات (٨٣).
وهذه النتائج لها ما يخالفها من النصوص الشرعية.

وعنده إذا خالفت القاعدة الكلية نصاً، أدخله تحت ما سماه السنن التطبيقية التي لا تعنى إلزاماً، يقول عن الرسول: «غير أنه ﷺ حين قام بعملية ملء الفراغ لم يملاه بوصفه نبياً مبلغاً للشريعة الإلهية الثابتة في كل مكان وزمان معبراً عن صيغ تشريعية ثابتة، وإنما ملأه بوصفه ولي الأمر المكلف من قبل الشريعة بملء منطقة الفراغ وفقاً للظروف» (٨٤).

«فعلم الاقتصاد الإسلامي لا يمكن أن يولد ولادة حقيقية إلا إذا جسد هذا الاقتصاد في كيان المجتمع» (٨٥).

ويقول: «المذهب الاقتصادي يختلف عن علم الاقتصاد، وكذلك يجب أن نعرف الفرق بين المذهب الاقتصادي والقانون المدني. فإن المذهب هو: مجموعة من النظريات الأساسية التي تعالج مشاكل الحياة الاقتصادية، والقانون المدني هو التشريع الذي ينظم

تفصيلات العلاقات المالية بين الأفراد وحقوقهم الشخصية والعينية» (٨٦).

ويقول الدكتور أنس الزرقا:

«الفرق الأساسى بين علم الفقه وعلم الاقتصاد الإسلامى هو أن الهدف الأكبر للفقه هو الوصول إلي مقولات قيمية هى الأحكام الشرعية، وهذه الأحكام القيمية تشكل فى الواقع نسبة عالية جدا من مادة الفقه . بينما الهدف الأكبر لعلم الاقتصاد الإسلامى (وكذلك الاقتصاد الوضعى) هو الوصول إلي مقولات وصفية تشخص الواقع وتربط بين الظواهر الاقتصادية ...»

تحقيق إسلامية علم الاقتصاد يمكن أن يسير فى ثلاثة اتجاهات رئيسية فى آن واحد :

(أ) الاتجاه الأول : دراسة النظام الاقتصادى الإسلامى، دراسة دقيقة تعمق معرفتنا به، أو نجيب عن تساؤلات معاصرة حوله، أو تستكشف من الأحكام الشرعية المتعددة قواعد عامة اقتصادية كلية، أو تستنبط الحكمة الاقتصادية لبعض الأحكام الشرعية .

(ب) الاتجاه الثانى : استكشاف المسلمات السابقة والمقولات الوصفية ذات الصلة بالاقتصاد والتي تدل عليها نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، أو تنطوى عليها الأحكام الشرعية، والحقيقة أن الفقهاء لا يعنون بهذه المسلمات والمقولات، إذ لا تترتب عليها مباشرة أحكام شرعية عملية

(ج) الاتجاه الثالث : استكشاف المقولات الوصفية الاقتصادية التى توصل إليها علماء المسلمين عبر العصور . وهذا هو الاتجاه الثالث لتحقيق إسلامية الاقتصاد، ومن أمثله المقولات الوصفية التحليلية لابن خلدون والمقرئزى (٨٧) .

يقول الدكتور رفعت العوضى :

وإن الكتب المتخصصة فى الفقه الاقتصادى هى كتب فى الفقه . وهى لهذا اهتمت بالحكم ومصدره وكل ما يتعلق بذلك . ولأشك أنها تضمنت أيضا مناقشات كما احتوت على توجيهات، إلا أن الأمر كله دار على محور فقهى . أما الكتب المتخصصة فى الاقتصاد الإسلامى فليست كتباً فقهيّة، وإنما هى كتب من قبيل النتاج العقلى تعكس رؤى كاتبها للظواهر والمتغيرات الاقتصادية التى لاحظها ولتوضيح الاختلاف بين النوعين من الكتب بطريقة أخرى فإنى أرى أن الكتب المتخصصة فى الفقه الاقتصادى يكون فيها أعمال

العقل على الدليل لاستنباط الحكم الاقتصادي. أما الكتب المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي فإنه يكون فيها إعمال العقل على الظاهرة الاقتصادية لتفسيرها» (٨٨).

ويقول: «منهج البحث: لم يعمل البحث على الدليل لاستنباط الحكم الفقهي ثم استنتاج المعنى الاقتصادي لهذا الحكم الفقهي، وإنما أخذ البحث الأحكام الفقهية التي قال بها الفقهاء، وفي كل عنصر من العناصر التي بحثت تحت الآراء المتعلقة بالعنصر، وحيث اعتبرت هذه الآراء هي المفردات، ومن المفردات عمل البحث علي استنتاج القاعدة العامة، وعلي هذا فإن المنهج الذي أعمل في هذا البحث هو المنهج الاستقرائي» (٨٩).

ويقول: «سوف نحاول أن نكشف بعض الضوابط التي تجملها أحكام الفقه الاقتصادي، ولن نحاول أن نستعرض أحكام الفقه الاقتصادي، وإنما سنتعامل معها كإجماليات أو مجموعات، كل مجموعة منها تتضمن ضابطاً ما، كما لن نحاول أن نتبع عملية الاستدلال لكل حكم، ولأن هذا ليس مستهدفاً في هذه الدراسة، يتعلق بهذا أيضاً أن دراستنا لن تتضمن استعراض اختلافات الفقهاء حول مسألة ما أو حتي حول موضوع ما، وإنما سنأخذ الحكم في إطاره العام. وعلى سبيل المثال موضوع الربا، لن ندخل في تفصيلات حول الأمور المعتبرة ربوية، وإنما ما نأخذه هو أن الربا حرام.

بعد هذه المقدمة التمهيدية فإنه يمكن الآن تقديم ما يتعلق بموضوع هذه الفقرة، وهو الضوابط في أحكام الفقه الاقتصادي:

أولاً: الضابط وراء منع بعض المعاملات منع الظلم....

ثانياً: الضابط وراء تحريم إنتاج والاتجار في بعض السلع منع الضرر.

ثالثاً: الضابط وراء تحريم الغش والتدليس في المعاملات لتحقيق الأمانة..

رابعاً: الضابط للمعاملات المشروعة تحقيق العدل... (٩٠).

يقول الدكتور عبد الهادي على النجار:

«لابد من التمييز بين الجانب الفقهي الذي يتعلق بالمعاملات الاقتصادية وبين الاقتصاد في الإسلام، والأولي إنما تحدد أوضاعاً قانونية تشكل إطاراً شرعياً للتعامل الاقتصادي، بينما يتعلق الاقتصاد في الإسلام، كما في الفكر المعاصر، بتعظيم عمليات الإنتاج، والاستهلاك والتوزيع للسلع والخدمات، إشباعاً للحاجات الإنسانية.

ومن البديهي القول بأن الاقتصاد في الإسلام محاط بضوابط التشريع الإسلامي، ومع ذلك فالتشريع الإسلامي ليس الضابط الوحيد، فالنظام الاجتماعي السائد والأفكار والعقائد الأخرى يمكن اعتبارها قيوداً عند دراسة الاقتصاد في الإسلام....

وإذا كانت دراسة الفقه بطبيعتها دراسة جزئية تقوم على استنباط الأحكام الفرعية من النصوص العامة، بينما تتطلب دراسة الاقتصاد استنباط نظرية عامة من النصوص، فإن ذلك يعني أن البحث في الفقه بحث نزولي أي يقوم على الطريقة الاستنباطية، في حين أن البحث في الاقتصاد لاكتشاف نظرية معينة بحث صمودي يتم من النص إلى الأحكام العامة التي تكون في إطاره، أي يقوم على الطريقة الاستقرائية (٩١).

يقول الدكتور منذر قحف :

« فلماذا نسمح لأنفسنا أن نخلط بين علم الاقتصاد الإسلامي، وبين فقه المعاملات، في حين أن مثل هذا الدمج غير موجود بين علم الاقتصاد وعلم العقائد مثلاً. إن فقدان التمييز بين علم الاقتصاد الإسلامي وبين فقه المعاملات كان مصدراً بارزاً من مصادر التصورات الخاطئة التي ظهرت في الكتابات الإسلامية الحديثة حول علم الاقتصاد الإسلامي ».

يقول الدكتور شوقي دنيا :

« العلوم علي اختلاف أنواعها إنسانية من حيث إدراكها وتأليفها وتصنيفها، فعلم الفقه جهد بشري قام به الفقهاء وكذلك علم أصول الفقه والتفسير.. فإذا جئنا اليوم وأطلقنا علي طائفة من الأحوال بسبب تشاركها في الموضوع تسمية منفردة متميزة عن غيرها، وليكن علم الاقتصاد، فإن ذلك أمر سائغ شرعاً وعرفاً وعقلاً.. نؤيد وجهة النظر التي تقول بتميز علم الاقتصاد الإسلامي عن علم الفقه.. فالباحث الاقتصادي ينطلق من مسلمات ومن مواقف قد حسمت في علم الفقه من حيث الحلال والحرام، ينطلق واصفاً ومفسراً وموجهاً الظاهرة الاقتصادية (٩٢).

ومن ثم كان البحث في الاقتصاد الإسلامي دون الاعتماد علي الفقه، بدعوي أن ذلك ليس من شأن الاقتصاديين، يجعل هذا الاقتصاد فرعاً من الاقتصاد الوضعي كما وصف بذلك نينهاوس ما كتبه أصحاب هذه الدعوي بقوله : « يفهم من علم الاقتصاد الإسلامي علي أنه فرع خاص من علم الاقتصاد وليس فرعاً من الفقه الإسلامي » (٩٣).

ويقوم الدكتور عمر شابرا أساسه للإصلاح الاقتصادي من منطلق إسلامي على القواعد

التي وضعها الشيخ باقر الصدر، ومن ثم بنى تحليله على الاسس التالية:

١ - نظرة عامة للحياة تنبثق من العقيدة الإسلامية فى التوحيد والخلافة.

٢ - قاعدة أخلاقية للسلوك تعتبر مصفاة للمعادلات الاقتصادية.

٣ - بناء اقتصادى قائم أصلاً على مقاصد الشريعة والقواعد الفقهية.

ومن ثم فقد اهتم بالقاعد العقيدية باعتبارها الجذور التى تشكل فروعها، وبالتواحي الأخلاقية التى اعتبرها مصفاة لتنقية السلوك.

يقول: « فهل من الممكن وضع نظام اقتصادى سليم وعادل كهذا؟ إن الهدف الرئيسى لهذا الفصل هو أن يبين بإيجاز أن ذلك ممكن، إذا كان هذا النظام منغرس الجذور فى النظرة العامة الإسلامية إلى الحياة وفى الاستراتيجية الإسلامية (٩٤).

ويقول: « الإسلام دين عالمى بسيط وسهل الفهم والتسويغ، وهو يقوم على ثلاثة مبادئ أساسية هى: التوحيد والخلافة عن الله والعدالة، وهذه المبادئ هى الإطار للنظرة الإسلامية العامة إلى الحياة، كما هى منبع مقاصد الشريعة واستراتيجيتها... »

إن تشديد الإسلام على الالتزام بالأخوة والعدل يقتضى أن توضع جميع الموارد تحت تصرف البشر كإمانة مقدسة من الله وأن تستخدم هذه الموارد لتحقيق مقاصد الشريعة، وأربعة منها لها أهمية خاصة فى إطار هذه البحث وهى:

١ - تلبية الاحتياجات.

٢ - مصدر رزق شريف.

٣ - توزيع عادل للدخل والثروة.

٤ - النمو والاستقرار.

وبالطبع إن انسجام الاهداف مع النظرة العالمية لا يكفى، بل لابد من وجود استراتيجية تكون هى أيضاً نتيجة منطقية للفلسفة الكامنة، وإذا ما طبقت على نحو حاد فإن بوسعها تمكين المجتمع الإسلامى من تحقيق أهدافه، والإسلام يملك مثل هذه الاستراتيجية بالفعل، فهى تتألف من إصلاح هيكل النظام الاقتصادى برمته من خلال مجموعة من العناصر السامية التى يدعم بعضها البعض:

١ - آلية اصطفاء متفق عليها على الصعيد الاجتماعى .

ب - نظام قوى للحوافز يدفع الفرد لان يقدم افضل ما عنده لمصلحته الخاصة ولمصلحة المجتمع .

ج - إصلاح هيكل الاقتصاد برمته بهدف تحقيق مقاصد الشريعة رغم ندرة الموارد .

د - إسناد دور قوى وهادف للحكومة .

... مما لاشك فيه ان المنافسة وقوى السوق دوراً أساسياً فى المساهمة فى تحقيق الكفاءة لآلية التخصيص، ولكن يجب أن تعمل من خلال ضوابط آلية الاصطفاء الاخلاقية، إذا أريد ضمان تحقيق الاهداف الاجتماعية .

ولهذا الغرض فإنه يتعين على - الدولة - أن تعتمد على الارتقاء بالوعى الاخلاقى للناس ودفع عجلة الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وتوفير الحوافز والتسهيلات، والدولة مسئولة عن إيجاد الإطار الصحيح للتفاعل المناسب بين البشر والقيم والمؤسسات لتحقيق أهدافها (٩٥) .

يقول:

لقد عبر محمد باقر الصدر عن الموقف الإسلامى فى الموضوع تعبيراً صحيحاً حين قال: «إن الفقر والحرمان ناجمان عن التوزيع غير العادل، وعن عدم وجود إطار محدد أخلاقياً للعلاقات البشرية بين الاغنياء والفقراء» (٩٦) .

«إن تخصيص الموارد بكفاءة وتوزيعها على نحو عادل تقتضى، من كل نظام اقتصادى، الإجابة عن الأسئلة الاقتصادية الأساسية الثلاثة المعروفة وهى: ماذا ننتج؟ وكيف؟ ولمن؟» (٩٧) .

وحيث تحدث عن الشريعة لم يتجاوز مقاصدها، وبعض عموميات القواعد الفقهية، وكلاهما يأتیان بعد أعمال النصوص بأصولها الفقهية، والتي هى بلاشك مناط تكوين المجتمع وإخراجه كما أراد الله، فإذا لم توجد بحثنا فى مقاصد الشريعة والقواعد الفقهية، ولذا نجد أن الحلول المعاصرة للقضايا تغلب على بنية التحليل .

يقول: «تتضمن مقاصد الشريعة .. كل ما تدعو إليه الحاجة لتحقيق الفلاح والحياة الطيبة ضمن حدود الشريعة .. ولقد كان الغزالي حكيماً حين جعل الدين فى طليعة

المقاصد، لأن الدين في المنظور الإسلامي أهم عنصر لسعادة البشر وخيرهم.. كما يوفر الدين مصفاة أخلاقية لتخصيص الموارد وتوزيعها وفق مقتضيات الأخوة والعدالة الاجتماعية الاقتصادية، ووفق نظام للحوافز يضمن على إشباع الحاجات والتوزيع العادل للدخل والثروة قوة فاعلة...» (٩٨).

«إن الالتزام بالقيم الإسلامية ومقاصد الشريعة لا بد أن يساعد في إزالة الأسباب.. لعدم الكفاءة في الإنفاق الحكومي، فمقاصد الشريعة تساعد بصفة خاصة في تقليص الاعتباطية الراهنة في قرارات الإنفاق الحكومية، وذلك من خلال توفير المعايير للأولويات المقررة، كما يمكن زيادة تدعيم مقاصد الشريعة بالتقيد بالقواعد الفقهية الست التالية التي استقاها الفقهاء المسلمون عبر القرون من الأحكام الشرعية، لتكون أساساً عقلانياً وثابتاً للفقهاء الإسلامى:

١ - المعيار الرئيسي لكافة تخصصات الإنفاق يجب أن يتبع قاعدة التصرف على الرعية منوط بالمصلحة.

٢ - إزالة المشقة والضرر أولى من جلب المنفعة والراحة.

٣ - يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.

٤ - يمكن فرض تضحية أو خسارة خاصة لتفادى تضحية أو خسارة عامة، ويمكن تجنب تضحية أو خسارة أكبر بفرض تضحية أو خسارة أقل.

٥ - الغرم بالغنم، أى أن النفع هو الأولى بتحمل الكلفة.

٦ - مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب (٩٩).

فهل تغنى القاعدة الفقهية فى الاجتهاد عن النصوص الجزئية؟ وهل نستطيع أن نكشف عن حكم الله فى الاقتصاد العام (المالية العامة) للدولة بالاعتماد على مقاصد الشريعة والقواعد الفقهية فحسب؟

ومن هنا نلاحظ غياب أسلوب التحليل القائم على أعمال النصوص التفصيلية والاكتفاء بعناوينها العامة دون بيان للآثار الناجمة عن أعمالها فى بنية الاقتصاد.

يقول: «إن مؤسسات الزكاة والإرث وإلغاء الفائدة ليست مجرد قيم يتعين على كل مسلم الالتزام بها التزاماً مخلصاً من أجل رفاهية الشخص فى هذه الدنيا وفى الآخرة، بل

لها أيضاً دور هام تقوم به فى إعادة الهيكلة الاقتصادية وتحقيق مقاصد البشرية، ومن الخطأ التقليل من أهميتها، وإذا ما أخذنا بالاعتبار الانتعاش الفعال للعناصر الأخرى للاستراتيجية الإسلامية، بما فى ذلك دور الحكومة (١٠٠).

ومن هنا نلاحظ:

١ - إنه لم تعد مشكلة البحث فى الاقتصاد الإسلامى مجرد نقد تفصيلى لسوءات النظم المعاصرة، فقد كتب فيها الغربيون الكثير ونقل إلى العربية منها الكثير، وقد شمل هذا أكثر من نصف الكتاب.

٢ - أن مقاصد الشريعة والقواعد الأخلاقية لا يكفیان وحدهما - مع الاعتراف بأهميتهما - لاكتشاف النظام الاقتصادى الإسلامى، فبدون أعمال النصوص الجزئية يصبحان عموميات قد لا يختلفان كثيراً عن مذاهب الإصلاح المعاصرة للاقتصاد الغربية الداعية للمعيارية والقيمية والاعتراف بأهمية عنصر الدين فى توجيه الظواهر الاجتماعية.

٣ - نتج عن عدم الاعتماد الحقيقى على الأدوات الإسلامية فى التحليل والاكتفاء منها بالعناوين، أن غلب على التوصيات التى تقدم بها الباحث للتحويل الأساليب العصرية التى تحاول إحسان تخصيص الموارد وتحقيق عدالة التوزيع، ذلك لاكتفائه فقط بعموميات العقيدة والقواعد الفقهية.

ولقد فطن الفقهاء الأصوليون إلى خطر هذا الفهم للقواعد الفقهية وبينوا أن النص مقدم عليها، وأنها لا تعمل إلا فيما يليه .

يقول ابن نجيم: «لا يجوز الفتوى بما تقتضيه القواعد والضوابط لأنها ليست كلية بل أغلبية» (١٠١).

ويقول الجويني: «وغرضي بإيرادهما تنبيه القرائح لدرك المسلك الذي يهدفه الزمن الخالي، ولست أقصد الاستدلال بهما» (١٠٢).

ويقول ابن عاشور: «والقواعد الفقهية لا تصلح وحدها دليلاً على الحكم، فإن أكثر قواعد الفقه أكثرية أو أغلبية لا ترقى إلى مستوي القطعية» (١٠٣).

وفي مجلة الأحكام العدلية:

(فحكام الشرع ما لم يقفوا علي نقل صحيح لا يحكمون بمجرد الاستناد إلي واحدة من هذه القواعد . إلا أن لها فائدة كلية في ضبط المسائل ، فمن أطلع عليها من المطلعين يضبطون المسائل بأدلتها) (١٠٤) .

وقد التزم هذا الكتاب باعتبار الفقه مصدراً رئيسياً في فهم النص في ضوء سنن الاقتصاد الحقة .

ونتائج هذه الدراسة تعطي للقارئ القدرة علي الحكم علي مدى فاعلية هذا المنهج في الكشف عن حكم الله في قضايا العصر الاقتصادية .

- (١) السيوطي ، صحيح الجامع الصغير، تحقيق الألباني م ٢ ص ٩٤٩ .
 (٢) ابن حزم ، المحلى ، ج ٦ ص ٢٢٨ .
 (٣) أبو يوسف، الخراج، ص ٨٠، دار المعرفة ١٩٧٩ م .
 (٤) أبو يوسف، الخراج، ص ١١٧ .
 (٥) الإسلام والخدمة الاجتماعية . د. عبدالله نويره . ترجمة عدلى عبدالعظيم . ص ٣٦ . دار النهضة . ١٩٦٥ م .
 (٦) الفلسفة الاخلاقية: نشأتها وتطورها، د. توفيق طويل، ص ٢٣١، ط ٢ دار النهضة العربية، سنة ١٩٦٧ .
 (٧) الشرق الأوسط ، ١/٢/١٩٩٤ .
 (٨) اهرام، ٧/٨/٩٢ .
 (٩) اهرام، ١٧/١٠/١٩٩٢ .
 (١٠) Harvey S. Rosen, Public Finance, P. 322, Irwin Inc, 1985.
 (١١) R. A. Musgrave, P. B. Musgrave, Public Finance in Theory and Practice PP, (١١) 711 - 712 Mcgraw Hill, 1984.
 (١٢) راجع هذه النظرية عند :

Amitai Etzioni, The Spirit of Community

A Responsive Society, P. 427 Jossey - Bress Publishers, 1991 وكتاب

ومن المعارضين لهذه النظرية الاستاذ Samuel Walker الاستاذ بجامعة نبراسكا، وتشرله جامعة اكسفورد نقده

What is community? Mother Jones, May - June 1994, P. 26.

- (١٣) راجع على سبيل المثال: كتاب الزكاة وترشيد التامين المعاصر، وكتاب الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، دار الوفاء، طبعة أولى سنة ١٩٨٦ م وثانية ١٩٩٠ م .
 (١٤) صحيح الجامع الصغير. السيوطي . ج ١ ص ٣١٠ .
 (١٥) صحيح سنن النسائي، الألباني ج ٢ ص ٥٣٧ .
 (١٦) صحيح الجامع الصغير. ج ٢ ص ١٠٥٨ . تحقيق الألباني .
 (١٧) صحيح الجامع الصغير. السيوطي، ج ١ ص ٥١٦ .
 (١٨) الألباني، صحيح حسن أبي داود ج ٢ ص ٢٤٨ .
 (١٩) رواه أبي داود والنسائي والحاكم، إسناده صحيح، مشكاة المصابيح، ج ١ ص ٦٠ .
 (٢٠) نفس المصدر ج ٧ ص ٦٠٥، مسلم ج ٣ ص ٩٤ .

- (٢١) رواه الحاكم فى المستدرک على الصحیحین وقال الذهبى صحیح على شرط مسلم ج١ ص ٤٠٦، مكتبة المطبوعات الإسلامية.
- (٢٢) رواه البخارى ج٤ ص ٤٩، ومسلم ج٢ ص ٤٢٢.
- (٢٣) الألبانى، تحقيق مشكاة المصابيح، للتبريزى، ج١ ص ٤٠٦، وقال صحیح.
- (٢٤) رد المحتار ج٢ ص ٥٣ - ٤٤، دار الكتب العلمية ١٩٩٤م.
- (٢٥) الشوكانى، نيل الأوطار، ج٤ ص ٢٤٨، دار الفكر ١٩٧٣م.
- (٢٦) الاموال، أبو عبيدة، ص ٥٤٨.
- (٢٧) أبو زهرة - تنظيم الإسلام للمجتمع ص ١٤٦ - ١٥١ دار الفكر العربى ١٣٨٥هـ.
- (٢٨) البدائع ٤ / ٢٣٨ - المهذب ٢ / ١٦٧ - المغنى ٧ / ٥٩٥ - مغنى المحتاج ٣ / ٤٤٩ - الشرح الصغير ٢ / ٧٥٣ - ٧٥٤.
- (٢٩) صحیح سنن النسائى، الألبانى، ج ٢ ص ٧٧٩.
- (٣٠) نفس المصدر ج ٢ ص ٤٦٣.
- (٣١) لسان العرب مادة وقف.
- (٣٢) مواهب الجليل ٦٤ ص ٧١، محمد بن عبد الرحمان الخطاب، مطبعة السعاة ١٣٢٩هـ.
- (٣٣) رواه مسلم ج ١ ص ٣٩٢ الحلبي.
- (٣٤) المغنى ٦ ص ٢٣٧، مكتبة الجمهورية العربية.
- (٣٥) رد المحتار ج ٣ ص ٤١٦.
- (٣٦) الوسائل الحديثة للتمويل والاستثمار - د. أنس الزرقا ص ٣٠١ البنك الإسلامى للتنمية - معهد التدريب.
- (٣٧) نفس المصدر ص ١٨٧.
- (٣٨) رد المحتار ج ٣ ص ٣٨٧، فتح القدير ج ٥ ص ٩٥ البحر الرائق ج ٥ ص ٢٤٠ - الفقه الإسلامى وأدلته - وهبة الزحيلي ج ٨ ص ٢٢٢.
- (٣٩) د. نزيه حماده اساليب استثمار الأوقاف وأسس إدارتها ص ١٦ - ٢٠ ندوة وزارة الأوقاف الكويت، مايو ٩٢.
- (٤٠) رواه مسلم وأحمد والترمذى، صحیح الجامع الصغير السيوطى ج ٢ ص ١٠٦٦.
- (٤١) لسان العرب مادة كفر.
- (٤٢) الفقه الإسلامى وأدلته، ج ٦ ص ١٧٩.
- (٤٣) الصناعى بدائع الصنائع ج ٣ ص ٢٣٥، دار الكتب العلمية ١٤٠٦هـ.
- (٤٤) متفق عليه - صحیح سنن ابن ماجه ج ١ ص ٢٧٩.
- (٤٥) نيل الأوطار الشوكانى ج ٤ ص ٢٩٤ - دار الفكر - رد المحتار ج ٢ ص ٥٨٣. طبعة بولاق.
- (٤٦) رواه الترمذى والنسائى واسناده صحیح - مشكلة المصابيح التبريزى. تحقيق الألبانى ج ١ ص ٤٠٦.
- (٤٧) مختار الصحاح ص ٣٥٩.
- (٤٨) المجموع، النووى ج ٦ ص ٢٢٥٣.
- (٤٩) رواه البخارى، صحیح الجامع الصغير. الألبانى ج ١ ص ٦٢٢.

- (٥٠) رواه البخارى ج ٢ ص ١٢٥ .
- (٥١) عون المعبود، شرح سنن أبى داود ج ٥ ص ٩١ المكتبة السلفية ١٣٨٨هـ.
- (٥٢) مسلم، صحيح الجامع الصغير، الألبانى ج ١ ص ٥٥ .
- (٥٣) رواه البخارى ومسلم ج ١ ص ٤١٣ .
- (٥٤) المجموع ج ٦ ص ٢٥٥ .
- (٥٥) رواه البخارى ومسلم .صحيح الجامع الصغير، السيوطى ، تحقيق الألبانى ج ١ ص ٨٤ .
- (٥٦) الشوكانى، نيل الأوطار ج ١ ص ١٤٢ .
- (٥٧) أحمد عثمان - منهج الإسلام فى المعاملات المالية، ص ٢٦٢ دار الطباعة المحمدية ١٣٩٨هـ.
- (٥٨) نيل الأوطار، ج ٦ ص ١٤٤ .
- (٥٩) نفس المصدر. ج ٦ ص ١٥٠ .
- (٦٠) رواه الجماعة، البخارى ج- ١ ص ١٣ مطبعة الشعب .
- (٦١) البخارى ج ٤ ص ١٠٣ دار الشعب .
- (٦٢) أبو عبيد، ص ٥٩٥ .
- (٦٣) المجموع ج ٦ ص ٢١٥ .
- (٦٤) روضة الطالبين ج ٣ ص ٣٢٤ المكتب الإسلامى ١٤٠٥ .
- المكاتب : العبد يشترى حريته بالتقسيت .
- (٦٥) الزمخشرى، الكشاف ج ٢ ص ١٩٨ الحلبي ١٣٩٢ .
- (٦٦) صحيح الجامع الصغير ج ١ ص ٢١٤ .
- (٦٧) البخارى ج ٢ ص ١١٢٥ .
- (٦٨) رواه البخارى ج ٧ ص ٨١ وصحيح سنن أبى داود. الألبانى ج ٢ ص ٢٧٣ .
- (٦٩) الفياثى الجوينى ص ٢٣٣ : ٢٣٧ .
- (٧٠) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - الرملى ج ٨ ص ٤٩ ، ٥٠ الحلبي سنة ١٣٨٦ هـ .
- (٧١) الاموال أبو عبيد ص ص ٢٥١ المكتبة التجارية الكبرى .
- لمزيد من التفاصيل راجع كتاب :
- يوسف كمال محمد، فقه الإقتصاد العام، دار القلم، ١٤١٠ هـ .
- (٧٢) النووى، المجموع ج ٢ ص ١٦٧ المكتبة السلفية .
- (٧٣) فتح البارى ج ٢٣ ص ٣٦٠ دار المعرفة .
- (٧٤) ابن القيم، زاد الميعاد، ج ٢ ص ٥ - ٧ مؤسسة الرسالة ط ٢ ، ١٤٠١ هـ .
- (٧٥) Musgrave Op, Cit, PP. 460 - 470 .
- (٧٦) التقرير السنوى البنك المركزى المصرى ١٩٩٣/٩٢ ص ٧٩ - ١٨٤ .
- (٧٧) الموازنة العامة فى الدولة ١٩٩٢ / ٩١ .
- (٧٨) صحيح سنن الألبانى ج ٢ ص ٥١٤ .
- (٧٩) أبو عبيد، الاموال ، ص ٥٩٥ - ٥٩٦ .

- (٨٠) صحيح الجامع الصغير ج ٢ ص ٩٦٧ .
- (٨١) باقر المصدر، اقتصادنا ص ٤١٩ دار المعارف بيروت ١٤٠١هـ .
- (٨٢) نفس المصدر ص ٣٨٤ .
- (٨٣) نفس المصدر ص ٤٧٣، ٦٠٧ .
- (٨٤) نفس المصدر ص ١٩٠ .
- (٨٥) نفس المصدر ص ٣٤٣ .
- (٨٦) نفس المصدر ص ٣٢ - ٣٥ .
- (٨٧) د. انس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج، ص ٣٠ مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي المجلد ٣ سنة ١٤١٠هـ .
- (٨٨) د. رفعت العوضى، تاريخ الاقتصاد الإسلامي «دراسة في الإطار الإجمالي» كلية التجارة جامعة الأزهر ٩٠ - ٩١ ص ٤٣ .
- (٨٩) المرجع السابق، نفس الصفحة .
- (٩٠) د. رفعت العوضى، الأولويات الاقتصادية في الإسلام، دار معاذ للنشر والتوزيع بالرياض ص ٤١٢٩ م١٩٩٢هـ .
- (٩١) د. عبد الهادي علي النجار، مشكلات منهج البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، مؤتمر التوجيه الإسلامي للعلوم، ص ٨٨٣ - ٨٨٥ سنة ١٩٩٢ .
- (٩٢) د. شوقي دنيا، دروس في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٠ - ١٣ الرياض، مكتبة الخريجي ١٩٨٤هـ .
- (٩٣) فولكر نينهاوس، آراء جديدة في علم الاقتصاد المعيارى، النهج الغربية والمنظور الإسلامي، ص .
- (٩٤) د. عمر؟ الإسلام والتحدى الاقتصادى، المعهد العالمى . للفكر الإسلامى ١٩٩٦ ص ٢٥٥ .
- (٩٥) نفس المصدر ص ٢٥٦، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٨٣ .
- (٩٦) محمد باقر المصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات ١٩٨١م .
- (٩٧) محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدى الاقتصادى، ص ٣٠، ٣١، المعهد العالمى للفكر الإسلامى ١٩٩٦ .
- (٩٨) نفس المصدر ص ٣٦، ٣٧ .
- (٩٩) نفس المصدر ص ٣٤٦، ٣٤٧ .
- (١٠٠) نفس المصدر ص ٢٨٩ .
- (١٠١) الحموى، غمز عيون البصائر فى شرح الاشباه والنظائر - الحموى ج ١ ص ١٧، ١٣٧ .
- (١٠٢) الجوينى، الغياشى، ص ٩٩، الشئون الدينية، قطر ١٢٠٠هـ .
- (١٠٣) على أحمد النووى، القواعد الفقهية ص ٣، دار القلم دمشق ١٢٠٧هـ .
- (١٠٤) دور الحكام شرح مجلة الأحكام، على حيدر، ج ١ ص ١٠ مكتبة النهضة .